السنة الثالثة | العدد (148) | 27 تموز 2014

سوريتنا

www.souriatnapress.net
souriatna@gmail.com

العنصرية ضد اللاجئين السوريين في لبنان

تصريحات للنظام بالإفراج عن 2445 معتقلاً وسجيناً بعد صدور العفو

خسائر قطاع النفط أكثر من 3.5 تريليون

أول امرأة ترجم في تاريخ سورية.. أراء الشارع في مدينة الرقة

مؤسسة سعيد للتنمية تقدم 1،8 مليون دولار لدعم الطلاب السوريين لمتابعة تحصيلهم الجامعي

لماذا لا يكترث الغرب للأزمة السورية ؟!

أحد مخيمات اللاجئين السوريين في لبنان
Nikolay Doychinov – AFP

تصريحات للنظام بالإفراج عن 2445 معتقلاً وسجيناً بعد صدور العفو والمحامون يؤكدون أن العدد لا يتجاوز 1300 بما فيهم المعتقلين الجنائيين

دمشق - زليخة سالم

في ظل غياب الشفافية بشأن تنفيذ قرار العفو الصادر في 9 حزيران الماضي فقد أهالي المعتقلين من نشطاء المجتمع المدني والعاملين في المجال الإنساني والإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، بعد أسبوع من صدوره أملهم في خروج أبنائهم من المعتقل، وأدركوا أن هذا العفو كغيره لا يستهدف سوى المجرمين والمعتقلين الجنائيين الذين يستخدمهم النظام في عملياته الإجرامية لاحقاً.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه مصادر رسمية أن المفرج عنهم بلغ 2445 معتقلاً وسجيناً، أكد محامون ممن يدافعون عن المعتقلين السياسيين والنشطاء أن عدد المفرج عنهم لم يتجاوز 1300 بما في ذلك المعتقلين الجنائيين، في حين بينت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، في 10 تموز الجاري أنّها جمعت معلومات عن 632 من المعتقلين المدنيين تم إطلاق سراحهم منذ 10 حزيران بموجب العفو، بما في ذلك 384 شخصاً سجنوا بتهم جنائية يبدو أنها لا تتصل بالثورة، أما المعتقلين الآخرين والذين يبلغ عددهم 248 من النشطاء في مجال حقوق الإنسان والمحامين والأطباء فقد أطلقت محكمة مكافحة الإرهاب سراح 200 منهم، وأنّ خمساً وعشرين من المنشقين المتهمين بعصيان الأوامر العسكرية أو عدم إكمال الخدمة العسكرية الإلزامية تم الإفراج عنهم أيضاً.

في هذا الصدد قالت 12 من المنظمات غير الحكومية إن عشرات من النشطاء لايزالون قيد الاعتقال التعسفيّ في سورية، بعد أكثر من شهر من إعلان الحكومة عفواً عاماً، ويجب على المسؤولين السوريين الإفراج فوراً عن جميع النشطاء المعتقلين تعسفياً بداعي نشاطاتهم المشروعة، والسماح لمراقبين دوليّين مستقلّين بدخول مرافق الاحتجاز من أجل رصد عمليات الإفراج وظروف الحجز.

وأكدت المنظمات أنه على الرغم من أن العفو ينص على العديد من التهم الموجهة إلى النشطاء السلميين، بما في ذلك "إضعاف الشعور القومي"، وبعض الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب والتي يتم استخدامها لتكميم أفواه المعارضة، إلا أن العديد من النشطاء الذين ينبغي أن يستفيدوا من العفو ما زالوا رهن الاعتقال، أما الأفراد الآخرين الذين اعتقلوا بصورة تعسفية نتيجة لأنشطتهم المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك بعض الذين يواجهون اتهامات في محاكم عسكرية ميدانية، مثل مناصر حرية التعبير باسل خرطبيل، فقد تم استبعادهم من العفو، وبعض النشطاء مثل المحاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان خليل معتوق وعبد الهادي الشيخ عوض، اللذين قال معتقلون سابقون إنهم شاهدوهما في المعتقلات الحكومية، فهم ما زالوا محتجزين في ظروف ترقى إلى الاختفاء القسري مع عدم معرفة أقاربهم بأية معلومات عن مصائرهم أو أماكنهم، ومن بين أربعة وثلاثين ناشطاً سلمياً ترصد المنظمات قضاياهم تم إطلاق سراح واحدة فقط وهي يارا فارس التي أفرج عنها بموجب العفو.

نديم حوري نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش " قال:إن العفو الرئاسي أثار آمال العديد من المعتقلين وأسرهم، ليخيب آمالهم مرة أخرى بعد أسابيع مرت دون أي تحرك، كما أنّ كل يوم يقضيه النشطاء السلميون خلف القضبان هو يوم آخر من الظلم لهم ولأسرهم، عدا عن أنه لا ينبغي أبداً أن يتعرضوا للسجن في المقام الأول.

وأضاف: "لو كان الرئيس الأسد جاداً بشأن العفو الذي أصدره، فيجب عليه أن يفتح أبواب سجونه لمراقبين مستقلين للتحقق من هويّات المحتجزين وأسباب احتجازهم، وإلا فإن هذا العفو العام في نهاية الأمر يُعتَبر وعداً زائفاً آخر حين يفرج عن معتقلين وتتم الاستعاضة عنهم خلال وقت قصير باعتقال نشطاء سلميين آخرين، كما أنّ إنهاء الاعتقال التعسفي للأفراد لمجرد نشاطهم السياسي السلمي، وعملهم في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني والإعلام، لا يتطلب مرسوم عفو.

وفي سلسلة المراوغة والتضليل أرسل القضاة ملفات بعض المعتقلين الذين يجب أن يطلق سراحهم بموجب العفو إلى المدعي العام لتغيير التهم إلى أخرى تقع خارج نطاق العفو العام بحيث لا يشملها حسب أحد المحامين.

محكمة مكافحة الإرهاب التي أُنشئت في تموز 2012 لتنفيذ قانون مكافحة الإرهاب، بمحاكمة وإدانة العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السلميين الآخرين، تحت غطاء مكافحة التطرف العنيف، وفي كثير من الأحيان كانت المزاعم ترقى ضد نشطاء إلى أفعال مثل توزيع المساعدات الإنسانية والمشاركة في الاحتجاجات وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

وأوضحت المنظمات في بيان لها أن عدد النشطاء الذين ظلّوا محتجزين بصورة تعسفية رغم العفو 33 من 34 محتجزاً من قبل الحكومة تم توثيقهم في قائمة 9 حزيران الواردة في حملة (الحرية للأصوات المقموعة في سورية)، التي نفذها ائتلاف من المجموعات المستقلة نيابةً عن الناشطين والعاملين في المجال الإنساني والإعلامي الذين اعتقلوا بصورة تعسفية من قبل الحكومة.

وقالت في حين أنه من المستحيل التحقّق من عدد الأشخاص المعتقلين في سورية، فقدّ صرح مركز توثيق الانتهاكات في سورية، أنّ 40853 من الأشخاص الذين اعتِقلوا منذ بداية الثورة ما زالوا محتجزين.

ومن المنظمات الموقعة على البيان هي العفو الدولية، والشبكة الأورو - متوسطية لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في إطار عمل مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والخط الأمامي، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، والمعهد الإنساني للتعاون مع البلدان النامية، وهيومن رايتس ووتش، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في إطار عمل مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ومراسلون بلا حدود، والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، والشبكة السورية لحقوق الإنسان، ومركز توثيق الانتهاكات.

أيضا هذا العام.. عيد الفطر لم يطرق باب السوريين

دمشق - أنليل فارس

يستقبل السوريون عيد الفطر السعيد وهم في قمة البؤس، الذي لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية في القرن الماضي، متناسين معظم مظاهر العيد في ظل تأمين ما يسد رمقهم.

أم جابر، من حي جوبر الدمشقي، قالت لـ«سوريتنا»، «هذا العيد الثاني الذي يمر على عائلتي مع غياب أبنائي الأربعة وزوجي المعتقلين، فأي عيد تعتقد أنه يمر علينا».

وتتابع، ودموعها لا تفارق وجنتيها، «كنت أحلم أن أطعم أحفادي الستة حلويات العيد، وهم يرتدون ثيابا جديدة، لكن للأسف إنني لا أستطيع أن أوفر لهم ما يسكت أنين جوعهم».

من جانبه، قال أبو حسين، موظف، لـ«سوريتنا»، «أي عيد تسأل عنه، وعائلتي بعيدة عني منذ نحو ثلاثة أعوام، لقد أرسلتهم إلى مصر أملا أن لا يكون مصير ابني كمصير أبناء عمومته الثلاثة وصهري، الذين قضوا نحبهم في المعتقل».

وأضاف «في هذا العيد سيقتصر العيد على القهوة المرة (المشروب الذي يقدم في مجالس العزاء)، فهذا العيد لن يجمعنا بأهلنا وأصدقائنا، ومنهم من غيبه الموت ومنهم من ينتظر، وآخرين شردوا داخل وخارج البلاد».

ويتابع «حتى الحلويات أصبحت ترفا لا نقدر عليه، قد نصنع للأطفال خبز بسكر، أو أي شيء حلو المذاق»، لافتا إلى أنه «لا يعرف أحدا من محيطه استطاع أن يشتري ثيابا جديدة لأبنائه منذ زمن».

بدوره، يقول زياد، ناشط في دمشق، إن «أوضاع الغالبية الساحقة من السوريين، الاجتماعية والاقتصادية، سيئة للغاية، في ظل العنف المنتشر في البلاد إضافة إلى ارتفاع الأسعار الجنوني، والذي لم يعد يمكّن العائلة السورية من تأمين احتياجاتها الأساسية».

وتابع «أسعار الحلويات مثلا بمناسبة العيد ارتفعت بشكل غير مسبوق، ليزيد سعر كيلوغرام الواحد من المبرومة عن خمسة آلاف ليرة سورية، بعد أن كان بنحو 600 ليرة عام 2011، والعوامة والمعكرونة (أكلة شعبية) من 40 ليرة إلى 250 ليرة».

وكانت تقارير اقتصادية أفادت أن أسعار الحلويات زادت بنسبة تتراوح بين 400 و1000٪، في ظل ارتفاع أسعار المواد، وأضاف زياد أن «الوضع في عدة مناطق من دمشق وريفها يزداد سوء في ظل الحصار المفروض عليها منذ أشهر، ما تسبب في موت العشرات جوعا».

بدوره، حذر خالد، محلل اقتصادي، «من ارتفاعات الأسعار المتتالية، في ظل تدهور قيمة الليرة الشرائية، وتدني الأجور، ما يهدد المجتمع السوري بالانهيار، وخاصة مع تفشي العديد من الأمراض الاجتماعية والجريمة، كالسرقة والقتل والاتجار بالمواد المخدرة».

ولفت إلى أن «المجتمع لم يعد يمتلك ثقافة العمل، فاعتاد الوقوف أمام الجمعيات الخيرية ومراكز المساعدات، أو العيش من وراء الجريمة وهذه أزمة مجتمعية قد نستغرق سنوات طويلة من العمل لتغيرها».

ورأى أن «الحكومة بكل قراراتها منفصلة عن الواقع، ولا تعتمد على أي قراءة لاحتياجات المجتمع وواقعه، وهذا ظاهر في منعكسات قراراتهم على الناس، من تدهور الوضع المعيشي وعجزهم المتزايد»، معتبرا أن «سوريا بحاجة إلى ثورة بناء وعمل تكون مشرفة عليها حكومة وطنية نظيفة اليد، تضمن للسوريين العيش الكريم».

الاتحاد الأوروبي يوسع نطاق عقوباته على أفراد وكيانات سورية

ثلاث سنوات وروسيا وإيران والعراق تمول النظام لقتل شعبه دون أن يتحرك المجتمع الدولي لإيقاف الدعم المقدم له، إلا من بعض الخطوات التجميلية مثل تزويد المعارضة بمعدات غير فتاكة وعقوبات فردية على أشخاص أو شركات لا تغير في ميزان الدعم الكثير.

من هذه الخطوات توسيع الاتحاد الأوروبي لنطاق عقوباته المتعلقة بالأحداث السورية يوم الأربعاء الماضي لتشمل ثلاثة أفراد جدد هم رجل الأعمال هاشم أنور العقاد رئيس مجموعة شركات "أبناء أنور العقاد التجارية" التي تعمل في قطاعات مختلفة بالاقتصاد السوري ومنها قطاع النفط والغاز، والعقيد سهيل الحسن، والمدير العام لمركز الدراسات والبحوث العلمية عمر الأرمنازي.

كما تشمل العقوبات تسعة كيانات هي شركة "عبر البحار" للتجارة البترولية ومقرها بيروت وشركة "تراي أوشن" للتجارة ومقرها القاهرة، وشركة "مصفاة بانياس" وشركة "مصفاة حمص" ومكتب إمداد الجيش، والمؤسسة الصناعية للدفاع، والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، والمخبر الوطني للمعايير والجودة وشركة "الجزيرة شاهين" ومقرها بيروت وهي شركة هيدروكربونات يمتلكها أيمن جابر المشمول بعقوبات الاتحاد الأوروبي بالفعل.

وقال مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي أنه قرر إضافة أسماء هؤلاء الأفراد الثلاثة والكيانات التسعة إلى قائمة عقوبات الكتلة الأوروبية "في ضوء خطورة الوضع في سورية"، موضحاً أن هؤلاء الأفراد والكيانات سيتعرضون لعقوبات، تشمل تجميد أصولهم كما سيحظر عليهم الدخول إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أضاف في حزيران الماضي إلى لائحة عقوباته 12 من وزراء النظام، وتتضمن تجميد الأصول وحظر السفر نظرا لتحملهم مسؤولية ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتجميد أصول 53 كياناً ومؤسسة مرتبطة بالسياسات القمعية بما فيها مصرف سورية المركزي،

ويصل بذلك عدد الأفراد السوريين الصادرة بحقهم عقوبات من جانب الاتحاد الأوروبي إلى 194 فرداً في حين يبلغ عدد الكيانات المشمولة بالعقوبات الأوروبية 62 كياناً.

ورغم أهمية مثل هذه العقوبات على الأفراد والمؤسسات الممولة لإرهاب النظام، إلا أن تمويلها لا يقارن بما يقدم من دعم من خارجي مالي وتسليحي.

النظام يجند المئات من الأطفال في معسكرات قتالية في انتهاك واضح للدستور وتقرير دولي يتهم الجماعات الكردية والإسلامية المتطرفة

مجموعة من متطوعي كتائب البعث في مدرسة عادلة الجزائري بدمشق | تموز 2014

زليخة سالم

ليس جديداً على النظام السوري انتهاك حقوق الطفل والأطفال قبل الثورة وبعدها، والأخطر الآن قيامه بتجنيد المئات من الأطفال تحت سن 18 عاماً في معسكرات قتالية خاصة يشرف عليها جيشه، وتأسيس «كتيبة البعث» التي يقوم فيها بتدريب طلاب وطالبات من المرحلة الثانوية على الأعمال المسلحة للزج بهم في صفوف جيشه، بعد فقده لأعداد ضخمة من قواته، ضمن مشروع عسكري برعاية اتحاد شبيبة الثورة، إضافة إلى استغلاله لعدد كبير من الأطفال في مهام وأعمال ما يسمى بميليشيات الدفاع الوطني.

ويضم المعسكر الذي يقام في مدرسة «عادلة الجزائري» بدمشق، قرابة 450 من طالب وطالبة، يتم تدريبهم على حمل الأسلحة والرمي والأعمال القتالية، «من أجل وقوفهم في الصف الثاني خلف قوات الأسد، وإعدادهم ليكونوا مع جنود النظام في الصف الأول وقت الحاجة، وذلك حسب الإعلام الرسمي للنظام.

النظام لا يخرق الدستور فقط بل يخرق الاتفاقيات الدولية من خلال خرقه لاتفاقية حقوق الطفل التي صادق على الالتزام بها ودخلت حيز التنفيذ حسب قوله منذ عام 2002.

وتنص اتفاقية حقوق الطفل على أن: تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد، وتتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكاً مباشراً في الحرب، وتمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة، وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثماني عشرة سنة، يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً، وتتخذ الدول الأطراف، وفقاً لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

وتأتي سورية في المركز الثالث بقائمة أسوأ دول العالم لناحية حماية الأطفال من التجنيد، والقائمة تضم السودان واليمن وتشاد وعدد من الدول الأفريقية منها المراتب الأولى في العالم بانتهاك حقوق الأطفال بالحرب.

ويزج النظام الأطفال في معركته ضد الشعب، للدفاع عن نظامه غير آبه بحياتهم ومستقبل من بقي منهم حياً، كما تفعل الكتائب الإسلامية المتشددة وخاصة داعش والنصرة اللتين تجند الأطفال من عمر 10 إلى 14 عاماً، وتدربهم على حمل الأسلحة، وتجندهم للقيام بمهام خطيرة منها عمليات انتحارية مستغلة صغر سنهم وعدم وعيهم، والظروف التي مرت عليهم، وخاصة الذين قتلت عائلاتهم أمام أعينهم.

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد اتهمت في تقرير لها صدر مؤخراً ونشرته سوريتنا الجماعات الإسلامية المتطرفة، ومنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، والجبهة الإسلامية، إضافة إلى قوات الجيش والشرطة بالمناطق الخاضعة للسيطرة الكردية، والجيش الحر بتجنيد الأطفال في صفوفهم، معتبرة أن تجنيد الأطفال في الصراعات العسكرية، بما في ذلك في أدوار داعمة، جريمة حرب بحسب تعريف نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وأن الفظاعات التي تشهدها الأحداث في سورية أصبحت أفظع مع الزج بالأطفال على الجبهات.

ونقلت المنظمة عن أطفال قابلتهم في تقريرها أن قادة جبهة النصرة في درعا قولهم: طلبوا من الأطفال والبالغين على السواء التوقيع على كشف تطوعي لأداء عمليات انتحارية،و"أحياناً يتطوع المقاتلون، وأحياناً يقول القادة: لقد اختاركم اللّه".

وأكد التقرير على أن داعش وجبهة النصرة كانتا أكثر التنظيمات المسلحة استهدافاً للأطفال بالتجنيد، ونقل عن بعض المجندين الصغار السابقين كيف أعطاهم قادة هذه التنظيمات مهاماً مختلفة وخطرة وشجعوهم على التطوع للقيام بعمليات انتحارية، مشيراً إلى أن بعض الجماعات المسلحة الأخرى اتخذت خطوات لوقف استخدام الأطفال في القتال مثل الجيش الحر.

أطفال سورية المستهدفون من النظام قتلا وذبحاً وتشريداً وتعذيباً، وتجنيداً لأعمال خطرة، يواجهون خطر انتشار ثقافة التشدد والإرهاب والجهاد والعمليات الانتحارية تحت ستار الدين، في مجتمع أظهر رفضه لهذه المظاهر بكافة أشكالها.

مؤسسة سعيد للتنمية تقدم 1،8 مليون دولار لدعم الطلاب السوريين لمتابعة تحصيلهم الجامعي

قدمت مؤسسة رضا سعيد للتنمية منحة تفوق قيمتها 1،8 مليون دولار إلى برنامج DAFI التابع للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، سيتلقى من خلالها مئة طالب سوري لاجئ تعليمهم الجامعي على مدى أربع سنوات في كل من الأردن ولبنان في فصل الخريف المقبل.

وبهذه المنحة تساهم مؤسسة رضا سعيد، «وهي مؤسسة خيرية مركزها بريطانيا وتكرس عملها لتوفير فرص التعليم «، في تمويل ثلثي المنح التي ستقدمها المفوضية للاجئين السوريين في الأردن ولبنان هذا العام.

وستقدم هذه المنحة الدراسية من خلال برنامج DAFI كافة أنواع التعليم ما بعد المرحلة الثانوية والتعليم العالي: التعليم في الكليات والجامعات الذي يتيح الحصول على شهادات؛ والتدريب التقني والحرفي والمهني وشبه المهني الذي يؤدي في النهاية إلى الحصول على شهادات.

رئيس المؤسسة وفيق رضا قال لدى توقيع العقد مع المفوضية «تعتبر سوريا أهم أولويات

مؤسسة سعيد الخيرية

Said Foundation

المؤسسة وفي ظل الظروف المأساوية الراهنة، من الطبيعي أن يكون من صميم عملنا توفير المساعدة للنازحين واللاجئين السوريين»، مشيراً إلى أن مبادرات المؤسسة في دعم التعليم العالي ينبع من إيمانها بأن التعليم العالي هو قوة للتغيير وقوة للخير.

رولان شيلينغ ممثل المفوضية في المملكة المتحدة قال: «ما يجري في سورية يقضي على تطلعات ملايين الشباب السوريين ويسرق منهم فرصة بناء مستقبلهم ومستقبل بلدهم الذي تمزقه الحرب، وللتمكن من مواجهة هذا التحدي الهائل، من المهم جداً ضمان حصول هؤلاء الشباب على فرص التعليم الجيد أثناء لجوئهم. وبالتالي، تعتبر مساعدة مؤسسة سعيد للتنمية ضرورية، فهي أبرز الجهات المانحة الخاصة في المملكة المتحدة بالنسبة للمفوضية.

حسب تقديرات المفوضية فإن نسبة اللاجئين الشباب في سن التعليم العالي الذين يرتادون الجامعات لا تتخطى الواحد بالمئة، وهذا يضع السوريين المغتربين والقادرين من أصحاب المؤسسات والشركات الكبرى في العالم « وهم كثر « للمبادرة في تقديم الدعم لهؤلاء الشباب لإكمال دراستهم، وتحقيق أهدافهم التعليمية، لأنهم مستقبل سورية وعماد بنائها.

مثل هذه المبادرات التعليمية وغيرها من المبادرات الإنسانية يمكن أن تحقق فرقاً في حياة اللاجئين وخصوصاً الأطفال والشباب منهم، وفي مستقبلهم، وخاصة في ظل عجز الدول المجاورة عن استيعاب جميع الأطفال والشباب في مدارسهم وجامعاتهم.

سورية استخدمت كيمياويات بريطانية مستوردة في صناعة غاز السارين

صرح وزير الخارجية البريطاني وليام هيج، أن سورية استخدمت على الأرجح كيماويات صدرتها شركات بريطانية إليها بشكل قانوني، في الثمانينيات لإنتاج غاز السارين.

هيج الذي قدم بياناً مكتوباً للبرلمان بهدف إجلاء الحقيقة، أكد أن بريطانيا فحصت سجلات كيماويات مزدوجة الاستخدام صدرتها إلى سوريا، وتعتقد الآن أن بعضها استخدم في برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، ومن واقع "البيانات المتاحة لدينا، نستخلص أن ثمة احتمالاً لاستخدام سوريا الكيماويات التي صدرتها الشركات البريطانية" في برنامجها لإنتاج غاز الأعصاب السارين في وقت لاحق.

وبرر هيج تصدير هذه الكيماويات إلى سوريا بقوله: "إن الكيماويات لم تكن خاضعة لقيود دولية أو بريطانية على التصدير في ذلك الحين، إذ جرى تشديد اللوائح بعد التصدير بفترة قصيرة".

البيان الذي نشرته رويترز، ذكر تفاصيل ثلاث شحنات جرى تصديرها بين عام 1983 و1986 من مئات الأطنان من مواد كيميائية، تقول بريطانيا إن من الممكن استخدامها في إنتاج غاز الأعصاب، وإن مراوح تهوية صدّرتها شركة بريطانية لسورية في عام 2003 استخدمت في منشأة أسلحة كيميائية.

في سياق آخر، أعلنت بريطانيا أنها ستدمر 50 طناً إضافياً من مخزون الأسلحة الكيماوية السورية، تتضمن غاز كلوريد الهيدروجين وفلوريد الهيدروجين، في منشآت تجارية متخصصة بالمملكة المتحدة، ليصل إجمالي الكمية التي وافقت على التخلص منها إلى 200 طن، وتوقعت مصادر في الخارجية البريطانية وصول سفينة تحمل المواد الكيماوية إلى بريطانيا الأسبوع المقبل.

وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ

وكانت بريطانيا وافقت سابقاً على قبول 150 طنا من الغازات السامة السورية، ليتم تدميرها من قبل مؤسسة فيوليا الفرنسية في شمالي إنجلترا، وسيجرى تدمير المواد الأشد سمية أولاً على متن سفينة أمريكية، أما السلائف الكيميائية الأقل خطرا فيتم تدميرها في منشآت صناعية.

وأعلنت البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سوريا، الأسبوع الماضي، إزالة مواد الأسلحة الكيميائية المتبقية من البلاد، وقالت: "إن نسبة تدمير أو إزالة المواد الكيميائية المعلن عنها قد وصلت إلى مائة في المائة مع عملية النقل الأخيرة، وبذلك تكون أكثر المهام تحدياً من الناحية العملية، في إطار جهود التخلص من الأسلحة الكيميائية السورية، قد اكتملت" على حد تعبير البيان.

وأوضحت البعثة أن سوريا أنهت تدمير جميع الذخيرة ومعدات الإنتاج والخلط والتعبئة المعلن عنها، بالإضافة إلى كثير من المباني المرتبطة ببرنامج الأسلحة الكيميائية، باستثناء اثنتي عشرة منشأة إنتاج، ما زالت بانتظار قرار من المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وجاء في بيان أصدرته البعثة، أنه على الرغم من التقدم المحرز في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية، إلا أن البعثة تدرك المأساة الإنسانية التي حلت بالشعب السوري، الذي عانى من العنف منذ فترة طويلة، آملة "أن تعمل مساهمتنا في نهاية المطاف، نحو تغيير ذي مغزى للشعب السوري والمنطقة".

وكانت نظام الأسد تعهد العام الماضي، بتفكيك ترسانته الكيماوية، في ظل تهديدات بضربات جوية أمريكية، وأبلغت حكومة النظام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بأنها تمتلك 1300 طن من هذه الأسلحة.

خسائر قطاع النفط أكثر من 3.5 تريليون والإنتاج لا يجاوز 17 ألف برميل

دمشق – أنليل فارس

اعترفت وزارة النفط ببلوغ خسائر قطاع النفط أكثر من 3.5 تريليون ليرة سورية منذ بداية الأحداث، في حين بلغ إجمالي النفط المنتج نحو 3.164 مليون برميل خلال النصف الأول من العام الجاري.

وبلغت خسائر قطاع النفط المباشرة نحو 570 مليار ليرة، وهي قيمة كميات النفط والغاز المهدور والمسروق، وبنى تحتية ومنشآت وخطوط نقل النفط والمشتقات إلى جانب الآليات والمعدات والتجهيزات التي تعرضت للنهب والتخريب، في حين بلغت الخسائر الغير مباشرة نحو 2.954 تريليون ليرة حتى الآن، وهي تمثلت في تأجيل الإنتاج وفوات منافعه السنوية، بحسب تصريحات وزير النفط بحكومة دمشق، في صحيفة «الوطن» الموالية للنظام.

وكانت مصادر رسمية قالت، في وقت سابق، إن إجمالي خسائر تأجيل إنتاج النفط والخسائر المباشرة لإنتاج النفط بلغت 1.2 تريليون ليرة، منذ بدء الأزمة السورية وحتى نهاية حزيران 2013.

وفي سياق ذا صلة، قالت وزارة النفط إن إجمالي النفط المنتج في سورية بلغ نحو 3.164 مليون برميل خلال النصف الأول من العام الجاري، بمعدل إنتاج وسطي بلغ 17 ألف برميل يومياً، في حين كان وسطي إنتاجي النصف الأول من العام الماضي 28 ألف برميل يومياً.

كما أفادت أن «إجمالي الغاز الخام المنتج في سورية بلغ نحو 2.961 مليار متر مكعب، بمعدل يومي 16.36 مليون متر مكعب خلال النصف الأول من 2014، في حين بلغت كمية الغاز المتاح للمستهلكين نحو 2.689 مليار متر مكعب، وتوزعت على «وزارة الكهرباء» بنحو 2.460 مليار م3، «وزارة الصناعة» بنحو 164 مليون م3، "وزارة النفط" بنحو 25 مليون م3.

عملية التكرير اليدوية في ريف دير الزور الشرقي | نيسان 2014

وذكرت الوزارة أن كمية الخامات المكرر في مصفاتي حمص وبانياس بلغت نحو 3.111 ملايين طن، كما بلغت كمية المشتقات المنتجة 3.080 ملايين طن متري، في حين بلغت مبيعات المصافي لنفس الفترة 3.243 ملايين طن متري بقيمة 247.345 مليار ليرة سورية.

كما بينت أن قيمة المبيعات الإجمالية لشركة "محروقات" من المشتقات النفطية والغاز المنزلي بلغت نحو 197.910 مليار ليرة سورية، في حين بلغت قيمة المشتريات الإجمالية لهذه المواد 272.296 مليار ليرة سورية، ما يعني أن قيمة الدعم المقدم للمشتقات النفطية نحو 81.940 مليار ليرة خلال النصف الأول من 2014.

وأعلنت عن أن إجمالي مبيعات «المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية» من خامات مواد البناء والصناعة نحو 669 مليون ليرة، في حين بلغت مبيعات «الشركة العامة للفوسفات والمناجم» نحو 485931 طناً بقيمة 5.063 مليارات ليرة سورية، خلال النصف الأول من العام الحالي.

وكان إنتاج النفط في سورية تراجع في أيار 2013، إلى نحو 20 ألف برميل يومياً من أصل 380 ألفاً كانت تنتج عام 2011، ما يعني انخفاضاً بنسبة 95٪، حيث تسيطر تنظيمات متشددة وفصائل معارضة وعشائر على أبار النفط، وتستثمرها لحسابها.

معدل الفقر في سورية يرتفع أربع أضعاف خلال أربع سنوات

ارتفع معدل الفقر في سوريا من حوالي 12 ٪ عام 2010 إلى 45٪، بحسب تقرير "أهداف الألفية لعام 2014"، الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

وقال خالد أبو إسماعيل رئيس قسم السياسات الاقتصادية في إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا": إن الوضع المتأزم في سوريا أرخى بظلاله السلبية على تحقيق الأهداف التنموية، بعد أن كانت في طليعة الدول العربية من حيث الإنجاز، وأصبحت اليوم في المؤخرة مثلها مثل الصومال.

وأضاف: هناك نسبة تراجع كبيرة، فعلى سبيل المثال نسبة الفقر اليوم تتراوح بين 40٪ و45٪، في حين كانت في عام 2010 حوالي 12٪. وعندما نتكلم عن الالتحاق بالتعليم، فالنسبة كانت فوق 95٪ في 2010، واليوم نسب الالتحاق وصلت إلى حوالي 50 – 70 ٪ حسب المناطق، إضافة إلى نسبة وفيات الأطفال التي ارتفعت، وكذلك انتشار الأمراض الوبائية.

وبين أبو إسماعيل أن الأهداف الثمانية للمنظومة الأممية، هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقليل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفسانية، ومكافحة الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

رحلات الإغاثة الجوية الأممية إلى القامشلي من دمشق

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأسبوع الماضي، أنها بدأت أولى رحلات الجسر الجوي الأحد عشر، المخطط لها لإيصال مواد الإغاثة الأساسية من دمشق إلى مدينة القامشلي في محافظة الحسكة.

ومن المقرر أن تنقل الرحلات 440 طن متري، أو ما يوازي 2000 متر مكعب من مساعدات الإغاثة الأساسية لتغطية احتياجات 50 ألف شخص من الواقعين ضمن اختصاص المفوضية، وتتضمن مواد الإغاثة 50 ألف بطانية حرارية، و10 آلاف غطاء بلاستيكي، و30 ألف حصيرة للنوم، و10 آلاف عبوة مياه، 10 آلاف طقم طبخ، و10 آلاف سلة صحية، و20 ألف فوطة صحية، بالإضافة إلى 32 ألف حفاظة للأطفال وكبار السن.

وقال رئيس بعثة المفوضية في سورية طارق كردي: منذ بداية 2014 وحتى تاريخه، قمنا بإيصال مواد إغاثة أساسية لأكثر من 2.5 مليون نازح داخلي في 13 محافظة سورية من أصل 14 محافظة، متضمنة أماكن يصعب الوصول إليها، ومع افتتاح مكتب المفوضية في محافظة السويداء مؤخراً، فإننا نستمر بتوسعة وجودنا على الأرض لنكون أقرب إلى الأشخاص موضوع اهتمامنا، مع سعينا لتأمين المنح اللازمة من أجل ضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية على نحو سلس، عبر البحر والبر، من اللاذقية والأردن تباعاً.

وتأتي هذه العملية الإنسانية حسب المفوضية، مكملة لعمليات النقل الجوي الثلاث السابقة، التي قامت بها إلى مدينة القامشلي في محافظة الحسكه، وكحل أخير، في منتصف وأواخر عام 2013، وفي شباط 2014، بالإضافة إلى النقل البري عبر نقطة عبور نصيبين/ القامشلي، ومن ثم تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى 150 ألف من النازحين داخلياً في المحافظة، بجانب لقاحات طبية لأكثر من 500 ألف طفل.

بعد انتهاء المرحلة الأولى لأكبر حملة تلقيح شلل الأطفال في الشرق الأوسط
أكثر من 6.5 مليون طفل سوري بحاجة إلى المساعدة المنقذة للحياة

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة / اليونيسيف / ومنظمة الصحة العالمية أن أكثر من 6.5 مليون طفل سوري بحاجة الآن للمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، فيما يعيش 765 ألف طفل دون سن الخامسة في مناطق من الصعب الوصول إليها، والتي تجعل الحرب والقيود فيها من توصيل المساعدات الإنسانية بما فيها اللقاحات بشكل منتظم أمراً في غاية الصعوبة.

وأنهت الأسبوع الماضي أن المرحلة الأولى من أكبر حملة تلقيح ضد شلل الأطفال نُظمت في تاريخ الشرق الأوسط، حيث غطت 37 جولة تلقيح أكثر من 25 مليون طفل دون سن الخامسة في سبع دول.

وقالت المنظمتان في تقرير لهما: إن عودة ظهور شلل الأطفال في سورية بعد غياب 14 عاما يعود إلى تعطل برامج التحصين الروتينية، والضرر الكبير الذي لحق بالبنى التحتية الصحية في سورية، والنزوح المستمر للسكان داخل سورية وعبر حدودها، وعدم قدرة الوصول إلى جميع الأطفال، وأشارتا إلى أن تغطية التلقيح ضد شلل الأطفال انخفضت بشكل كبير في سورية من 99 في المئة إلى 52 في المئة وأن 60 في المئة من المستشفيات على الأقل تضررت أو تدمرت، وأن أقل من ثلث سيارات الإسعاف العامة لا تزال تعمل، إضافة إلى تعطل إمدادات اللقاح ومركبات الخدمات ومعدات التبريد تماماً أو أنها ضاعت.

وقالت ماريا كاليفيس المديرة الإقليمية لليونيسيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "بالرغم من التحديات الهائلة والظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة فقد تم تلقيح الأطفال من ثلاث إلى ست مرات. وهذا يعطي بصيصاً من الأمل ويعود الكثير من الفضل في ذلك إلى آلاف الأبطال المجهولين من الأخصائيين الصحيين والمتطوعين الملتزمين الذين تولوا هذه المهمة الشاقة في جميع أرجاء المنطقة وداخل سورية، حيث تعرضوا للأخطار من أجل توفير اللقاح ضد شلل الأطفال.

وأضافت كاليفيس: "لم تنته مهمتنا بعد، فعلينا في الأشهر القادمة أن نصل للمزيد من الأطفال، خاصة أولئك الذين لم نتمكن من الوصول إليهم، بسبب العنف وعدم الأمان.

من جانبه قال كريس ماهر مدير استئصال شلل الأطفال والدعم في حالات الطوارئ من منظمة الصحة العالمية: "شق" شلل الأطفال طريقه مرة أخرى إلى سورية، ليزيد من الكارثة الإنسانية الموجودة أصلاً. ونحن في وضع يتوجب علينا فيه العمل ضمن موارد محدودة جداً للتصدي لعدو كانت هذه المنطقة قد نسيته منذ وقت طويل؛ وهو عدو لا يعرف حدوداً أو نقاط تفتيش، وبوسعه أن ينتقل بسرعة وأن يصيب الأطفال ليس في داخل سورية الممزقة من الحرب فحسب وإنما في المنطقة كلها.

وأوصى التقرير بإتاحة القدرة الفورية والكاملة على الوصول إلى الأطفال دون سن الخامسة داخل سورية للقضاء على انتشار مرض شلل الأطفال في المنطقة، وضمان المرور الآمن لأخصائيي الصحة وحماية المركبات الطبية ومعدات التبريد الأخرى داخل سورية، ونشر الوعي حول شلل الأطفال والحاجة لتلقيح جميع الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء المنطقة عدة مرات، وتأمين التمويل اللازم من اجل إجراء جولات متكررة للتلقيح حتى نهاية عام 2014.

وساهم الناشطون والمتطوعون في عدد من المناطق الساخنة في الوصول إلى أطفال هذه المناطق، لتلقيحهم في هذه الحملة وفي حملات أخرى نظمها الناشطون وهيئات الثورة، لإيقاف انتشار المرض الذي بات يهدد أطفال سورية.

شلل الأطفال تسبب في فقد 36 طفلاً داخل سورية القدرة على الحركة، ووجدت 25 حالة من هذه الحالات في محافظة دير الزور، وخمس حالات في حلب، وثلاثة في إدلب، واثنتان في الحسكة، وواحدة في حماة.

و لم يتم تسجيل أي حالة مرض شلل أطفال في سورية منذ عام 1999، وتتخوف المنظمات المعنية من انتشار المرض إلى دول الجوار بعد عودة ظهوره مؤخراً فيها نتيجة الأوضاع الصحية والمعاشية الصعبة.

الحكومة المصرية تعتقل حوالي 50 سوري على شواطئ الإسكندرية

معتقلون سوريون في الاسكندرية | تموز 2014

ناشدت تنسيقية شباب الثورة السورية بالقاهرة الجميع العمل على إطلاق سراح اعتقال قرابة ال 50 سوري بينهم 22 إمرأة وطفل على شواطئ الإسكندرية اعتقلتهم الحكومة المصرية يوم الخميس الماضي وهم يحاولون المغادرة إلى بلد آخر.

وبينت التنسيقية أن أحداً لم يسأل عن المعتقلين السوريين المتواجدين الآن في سجن / بولوس / ولم يأت أي محامي لمساعدتهم من قبل مفوضية اللاجئين أو غيرها.

وطالبت التنسيقية بالإفراج عن السوريين وفق المادة الثالثة من قانون الحريات، حيث يُسمح لكل مضطهد في بلده أن يحاول السفر بالطرق الشرعية وغير الشرعية للوصول إلى مكان آمن.

وهذه ليست المرة الأولى التي تعتقل فيها الحكومة المصرية عدداً من اللاجئين السوريين، وتضعهم في سجون وزرائب قذرة لا تصلح لأي إقامة بشرية، وهم يحاولون المغادرة إلى دول أخرى.

أول امرأة ترجم في تاريخ سورية.. آراء الشارع في مدينة الرقة

الرقة - ناصر محمود

لا يشك عاقل بأن تنظيم الدولة الإسلامية – داعش فرض سلطته بمناطق سيطرته بالحديد والنار، ومارس التسلط باسم الدين للوصول لسلطة مطلقة لا ينازعه بها أحد، فطبق الحدود بدءاً من حدّ الردة على معارضيه فقطع رؤوس عناصر من الجيش الحر وقتل وصلب شباباً بتهمة التعامل مع الائتلاف، وطبق أيضاً حدّ السرقة فقطع الأيادي، وآخر الحدود التي طبقها هو حدّ الرجم، حيث قامت مجموعة من عناصر تنظيم داعش برجم امرأة ثلاثينية بالحجارة حتى فارقت الحياة بتهمة الزنى بعد إعلان الحكم من الهيئة الشرعية الخاصة بداعش، وذلك في مساء يوم الخميس 17 تموز 2014. بعد صلاة العشاء في مدينة الطبقة في ريف الرقة بسوق شعبي.

أثارت هذه الحادثة آراء مختلفة كونها أول حادثة من نوعها في تاريخ سورية، وما ترمز له المرأة وخصوصيتها في مجتمع عشائري، كانت لنا جولة ميدانية في مدينة الرقة وريفها لأخذ آراء الناس حول هذه الحادثة وماهي ردودهم على تنفيذ حدّ الرجم بحق هذه المرأة.

محمد الأحمد طالب جامعي يقول "داعش دخلت المدن الآمنة بالهاون والمدافع وقتلت الأبرياء من شيوخ ونساء وأطفال في دير الزور والرقة ومنبج، وكل مناطق سيطرتها، فلا يصعب عليها أن تقتل أي شخص بأي تهمة، وأنّ من يمارس منهجية القتل لا يحق له أن يحكم الناس تحت أي شعار".

بينما يرى سمير، وهو صاحب محل تجاري "أن الإسلام لم يرجم بتاريخه إلا ثلاثة أشخاص اعترفوا على أنفسهم، ولم ينفذ الحكم بشهادة شهود"، وأضاف "نحن لا نثق بداعش لأنها تحكم بهواها، فقد تنتزع الاعترافات بالتعذيب وتنفذ احكامها لغايات لديها، ولا فرق بين استبداد أسدي واستبداد باسم الدين، فالمواطن بالحالتين يعاني الأمرين، وتنفيذ هذه الأحكام بدون رويّة هو ليس من أجل إحقاق الحق، ولكن لتسهيل قيادة الشعب كقطيع".

أبو أحمد، وهو أحد تجار السوق الذي حصلت فيه حادثة الرجم يقول "ما تقوم به داعش وما نلمسه من تصرفاتها هو انتقام من الناس واستخدام القوة والترهيب وسيلة لفرض ديكتاتوريتها الخاصة باسم الدين، كان يجب عليهم الدعوة وخلق بيئة اجتماعية مناسبة، ليمارسوا سلطتهم، وأرض الشام لا تقبل التشدد وهم يستخدمون التشدد المفرط ونقول لهم، لكم الله في ظلمكم إن كنتم ظالمين".

حسن، أحد مدرسي مدينة الطبقة يرى أن مجتمعنا السوري لا يتقبل هذه الحادثة ليس لصعوبتها فقط، بل أيضاً لأن داعش من نفذها، ويقول "نحن نعيش معهم ونعرفهم جيداً فقد شوهوا الدين، وقطعوا الطريق بتصرفاتهم هذه لحكم إسلامي في المستقبل، ففوبيا" الخوف من تشددهم، قد أورثت الرعب لأجيال، فمهمتهم نجحت بامتياز في تشويه ديننا".

محمد، طبيب أسنان في الرقة يقول "إن تنفيذ هذه الأحكام ونحن مازلنا في الثورة، وثورتنا تعاني الكثير وهذه التصرفات بغض النظر عن صحتها أو خطئها تفرّق المعارضة، وتجلب الدعم الغربي للنظام، لأن الغرب يكرهون الدين بل يعتبرونه عدوهم الأول، لماذا هذه التصرفات الآن إذا؟!!. وأضاف أي دولة هذه التي لا تستطيع أن تحمينا من طيران النظام والموظفون في مناطق سيطرتها يقبضون رواتبهم منه؟!، إنها دولة وخلافة في تنفيذ مثل هذا الحكم فقط، وهي سلطة على رقابنا ليس إلا".

وللرأي في الجانب الشرعي من القضية، يقول الشيخ محمود خريج شريعة "إن تنفيذ الأحكام في الإسلام هو للردع لا للانتقام، وقصة ماعز بن مالك معروفة بالإسلام والذي أقيم عليه حد الزنى، فلما أصرّ ماعز على الاعتراف بالجريمة بعد أن أرجعه الرسول عليه السلام ثلاثة مرات ويقول له في كل مرة: (ويحك ارجع إلى الله وتب إليه)، بعدها رجمه الرسول لأن ماعزاً كان محصن (متزوج)، والرسول حينها قال لهزال: (لو كنت سترته بثوبك كان خيراً مما صنعت به). وصلى الرسول عليه ودفنه في مقابر المسلمين، ونرى بذلك أن الإسلام طهره من ذنبه".

وأضاف الشيخ محمود "إن الإسلام نفذ حكم الرجم ولكن على أشخاص اعترفوا على أنفسهم وذلك لصعوبة إثبات الزنى فالأمر يتطلب أربعة شهود عدول ويرونه بأم العين كما يدخل القلم بالمكحلة، وهذا أمر شبه مستحيل".

محمد، أحد محامي مدينة الرقة يقول "ما تقوم به داعش هو فرض السلطة بترهيب الناس، قد يخطئ القاضي بمثل هذه الحادثة والنتيجة هي قتل شخص بريء بطريقة مروعة، بينما في القضاء المدني هناك استئناف وتمييز. وداعش لها سوابق بهذا الأمر فقد صلبت شاباً في منبج بعد تنفيذ حدّ الحرابة بتهمته الاغتصاب ليتبين فيما بعد بأنه برئ وتعاد المحاكمة، ولكن بعد زهق روح بريئة، وكذلك تنفيذ حكم القصاص على شاب في الرقة لتثبت براءته بعد تنفيذ حدّ الحرابة عليه، وذلك باعتراف القاتل الحقيقي".

ويرى عيسى، مدرس في الرقة "إن الفساد الأخلاقي في مجتمعاتنا، وما يخلفه الزنى من تداخل للأنساب وضياع للشباب في هذه البوتقة الخطيرة، يجب أن تكون هناك أحكام رادعة ولكن بالعدل، فإذا كانت مذنبة حقاً فهي تستحق ولكن ليس بيد داعش، وأضاف إن ابتعادنا عن الدين جعلنا لا نألف مثل هذه الحادثة وربما السبب الحقيقي هو عدم ثقتنا بداعش وتصرفاتهم".

ولدى سؤالنا بشكل غير مباشر لأحد عناصر تنظيم داعش من السوريين الذين ينشطون في الأسواق ومناطق التجمع أجاب "نحن ننظر أن دولة الإسلام قامت، ومن واجبها تطبيق شرع الله في الأرض، وللأسف لا يفهم كثير من الناس هذه النقطة الجوهرية".

اختلفت آراءهم الناس ولكنهم اتفقوا على أمور عديدة أهمها عدم أهلية تنظيم داعش بتطبيق أي قانون أو شريعة بين السوريين واستخدام القوة والترهيب هو يسمح لها بتنفيذ أحكامها.

رجم هذه المرأة لن يكون الأخير، فداعش الآن تسيطر على ثلث مساحة سورية.

غزة تسطّر دروساً في المقاومة

■ مهند النادر

حاجز قلنديا - فلسطين| تموز 2014 | تصوير فدوى روحانا

لم تتوقف مواجهة الاحتلال الصهيوني في مناطق فلسطين المحتلة بل أخذت أشكالاً مختلفة في كل مرحلة، وخاضها الشعب الفلسطيني تحت عناوين مختلفة ومن أهم عناوين الفترة الماضية موضوع أسرى الحرية الذين يقبعون في سجون الاحتلال دون أي عمل جدي لإطلاق سراحهم فتصدى الحراك الشبابي في مناطق الضفة والأراضي المحتلة عام 48 لجعل هذا الموضوع ساخناً من خلال الفعاليات والأنشطة المختلفة التي تقام دعماً لصمودهم، وكان حدث اختفاء المستوطنين الثلاثة ومن ثم ظهور جثثهم ورد فعل العدو على ذلك بحملة مرعبة على شعبنا في الضفة الغربية اعتقل خلالها المئات من انصار فصائل المقاومة وخاصة حماس التي اتهمها بعملية الخطف والقتل، هذه الأعمال التي استباح فيها العدو مناطق السلطة الفلسطينية وتحت غطائها مستهدفاً الجمعيات والمراكز الثقافية التابعة لحماس واعتقال عدد من أعضاء المجلس التشريعي وإعادة اعتقال المحررين بعملية التبادل الأخيرة التي تم فيها اطلاق سراح "حلعاد شاليط". إن كل ما تقدم، دفع بالشارع الشبابي الفلسطيني بالتصدي للاحتلال من خلال المظاهرات التي عمت معظم مدن الضفة ومناطق ال 48، هذا الحراك الذي بدأ مبشراً بحالة نهوض شعبي عارمة في مواجهة عقلية الاستسلام.

وسّع الاحتلال عدوانه على المناطق الفلسطينية من خلال القصف الجوي لقطاع غزة مستهدفاً مواقع ومقرات حركة حماس وباقي فصائل المقاومة في القطاع ومنازل كوادر المقاومة ونشطائها. في محاولة لضرب البنية التحتية للمقاومة وفرض قواعد جديدة للتعامل السياسي يحقق من خلالها شروط افضل في أي اتفاق تهدئة ممكن أن يحدث. غير أن صمود المقاومة والقدرة العالية على الرد عليه في العمق من خلال الضربات الصاروخية التي طالت معظم المدن الكبرى داخل الأراضي المحتلة عام 48 والتي تسببت بإطلاق صافرات الإنذار مدوية في كل حيّ وشارع اسرائيلي، كما تسببت بخلق حالة من الرعب لدى المستوطنين الذين يقضون أوقاتاً لم يشهدوا مثلها من قبل داخل الملاجئ . هذا الرد الذي أفشل الهدف المطلوب من الضربات الجوية دفع بالكيان إلى العمل على استدعاء الاحتياطي العسكري والدخول في عملية عسكرية برية حتى اللحظة نتأجها كارثية على الاحتلال بسبب حجم خسائره السياسية والاقتصادية والبشرية بين قتيل وجريح والتي لم يقدم مثلها في كل حروبه السابقة.

العدوان العسكري البري على القطاع سيكون محدوداً لأن العدو غير قادر على دفع فاتورة عمل عسكري واسع يجتاح القطاع بالكامل ويعيد احتلاله من جديد، فهو يسعى لتوجيه ضربات في مناطق محددة تؤدي إلى إضعاف قدرة المقاومة وتدمي بنيتها التحتية، واكتشاف قدراتها، وإبعادها عن خطوط المواجهة الحالية، وكشف مواقع الأنفاق التي يستخدمها المقاومون في توجيه الضربات له، والعمل على رفع كلفة المعركة على الشعب الفلسطيني في غزة في محاولة لخلق شرخ بينه وبين بنية المقاومة.

إن الصمود الأسطوري الذي أبدته المقاومة في قطاع غزة يدل على توفر مجموعة عوامل وعناصر بيد المقاومة من أهمها تطور بنيتها التحتية منذ الحرب الأخيرة، وتطور القدرات القتالية وتنوع الأسلحة والتدريب العالي على استخدامها، والاستفادة من كل ما توفر لها من إمكانات عسكرية وتطويرها، والحفاظ على سرية عملها الأمر الذي أفقد العدو المعلومات عن وضعها وقدراتها ومخططاتها وكسبت المقاومة عنصر المفاجأة في المعركة. كما توفر عامل مهم تمثل بوحدة القوى المقاتلة على الأرض والتنسيق في العمل فيما بينها الأمر الذي أدى إلى النجاح في تسديد الضربات للعدو بشكل متناسق وفعال، وترافقت هذه الوحدة القتالية بالتفاف الشارع الفلسطيني في داخل القطاع وخارجه خلف المقاومة وصمود أبناء شعبنا وتحمل كلفة الحرب في سبيل الحفاظ على الكرامة وتحقيق منجزات إضافية تساعد في تحسين ظروف حياتهم ضمن القطاع المحاصر.

إن الخسائر غير المتوقعة التي تكبدها العدو خلال الاشتباكات البرية مع رجال المقاومة أصابته بالذهول، وأربكت كل حساباته وأصبح همّه الأول هوالوصول إلى تهدئة ووقف لإطلاق النار، وسعى عبر الوسطاء ومنهم نظام السيسي في مصر لطرح مبادرات ومشاريع تهدئة تنهي مازق الكيان الذي وقع فيه بسبب هجومه البري والتصدي الرائع له من قبل المقاومة، رفضت حماس التهدئة المصرية وشروطها من موقع القوي الذي اكتسب شعبية عالية في الوسط الشعبي الفلسطيني والعربي مما يؤهل حماس ومعها فصائل المقاومة الأخرى لكسر وتجاوز التضييق الذي فرضته الأنظمة العربية عليها وخاصة مصر من خلال الاتصال مع حماس والتفاوض معها.

وقد شهدت غالبية مدن العالم حملات التضامن مع غزة والشعب الفلسطيني وحملات الإدانة والتجريم للكيان الصهيوني، هذه التظاهرات لم تخرج لولا صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته في وجه الاحتلال وآلة القتل والتدمير الصهيونية التي لم توفر المساجد والمدارس والمراكز الثقافية علاوة على بيوت ومنازل الناشطين والمدنيين على حد سواء، هذا الصمود الذي تمثل في وحدة القوى المقاتلة على الأرض في مواجهة العدو والذي يترافق مع وحدة الموقف السياسي الذي يسعى لتحقيق مصالح أبناء شعبنا في القطاع دون هدر للتضحيات العظيمة التي قدمها. هذه الوحدة الميدانية والسياسية انعكست إيجاباً على وحدة الموقف الشعبي الفلسطيني والعربي والعالمي في كل أرجاء العالم، والذي ظهر بشكل جلي في حملات الدعم المختلفة من مظاهرات واعتصامات في أهم مدن أوروبا وأمريكا وتقديم يد العون في المجالات المختلفة والحملات القانونية التي تسعى لتقديم قادة العدو لمحكمة العدل الدولية ، وفي مواقف العديد من الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني وأخرى أدانت سلوكه الهمجي وجرائمه بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

كل هذا يؤكد على صحة مقولة "أن المقاومة توحد والمساومة تفرق"، ويزيد من أهمية العمل على إخراج الوضع الفلسطيني من مأزقه الذي ولج إليه مع مشاريع التسوية التي أنتجت اتفاق أوسلو الذي هدر حقوق شعبنا وتضحياته، والعمل على إعادة الاعتبار لنهج المقاومة كخيار استراتيجي، وبناء الحالة السياسية الفلسطينية على قاعدة برنامج التحرير وعلى أسس ديمقراطية حقيقية لتحشيد طاقات شعبنا في طريق التحرير والعودة.

العنصرية ضد اللاجئين السوريين في لبنان
هشاشة النظام وتواطئ الإعلام

■ ياسر مرزوق

يقف عالمنا العربي اليوم على حافة الدنيا وعلى حافة العصر، قصارى ما يمكن أن يجيئك منه إذا مددت سمعك دقات طبول بدائية وغريزية تكرر نفسها، تعطيك إحساساً موحشاً بأن الحقول الخضراء تتراجع أمام عملية تصحر بطيء، لكن خطاه منتظمة ومتتالية، كأنه على موعدٍ يقصد إليه بنشاطٍ رتيب، هناك على حافة الدنيا.

لطالما رددنا يقينيةً مفادها، أن حركة التاريخ للأمام، إلا أن اتجاهها ليس ثابتاً، كان عهدنا بها أن تكون إلى الأمام خطوتين وإلى الوراء خطوة، ولعلنا الآن نرى بعداً مغايراً، حركة للوراء بل للأسفل، نحن نشهد انقلاباً لأن بيننا من لم يقدر ولم يرع حرمة وحق الإنسانية.

هاهو الشيطان الشخصية الثانية في تاريخ الإنسان، التي تقابل وعيد الله الآجل بإغراء النعيم العاجل، وتزين القحة لذي الحياء، والسفه لذي الحلم، والغانية لناسك الجبل، يطلق قهقهته الساخرة منتشياً بلسانه الخبيث وعينيه اللتين تنفثان الشرر المسرور لهول المشهد: طفلٌ صغير يمسك بعصا ويضرب بها طفلاً لاجئاً سورياً هارباً من جحيم إلى جَحيم، وفي الخلفية أصوات لأشخاص يحرّضون المعتدي، عباس كما نادوه، على ضرب الضحية بالعصا وبالركل واللكمات والصفعات، ويقول له أحد ذويه ضاحكاً «بلا.. اضربه» ويأتي صوت آخر قائلاً «.. متل هديك المرة اضربه على وجهه»، «أضربه ما تخاف..» فيما كان «المعتدي» عليه» يتوسّلهم وأفراد العائلة يسخرون منه ويضحكون. الطفل «المعتدي» كان سعيداً في ما كان يقوم به، إذ كان يطبّق تعليمات «الوالد» ممرّراً العصا على أنحاء جسد الضحية، وفي ختام المشهد يطلق الطفل نشيجاً ينتظر صداه فلا يرجع.

وحتى بعد تداعي القضية في وسائل الإعلام السورية واللبنانية، طويت صفحتها بتواطئ واضح بطله الإعلام اللبناني في تمييع الحادثة واعتبارا حادثاً فردياً، وتقديم صورة العائلتين على إحدى المحطات اللبنانية بأنهم «أهل وجيران» بينما تعتبر أم الطفل السوري أن «الله سينتقم لها»، أما والد الطفل السوري فيعتبر أن المرجعية في منطقته حركة أمل وحزب الله وقد أوضح لهم ما حصل وتفهموا ذلك وحذروه من تكرار الحادثة.

مصيبةٌ أن تفشل الأمة في التحديث والتنوير وإرساء معاييرٍ المواطنة، ومصيبة أن تفشل علمياً وتقنياً، ومصيبةٌ أن تخسر كل الحروب التي خاضتها، وأن يتحول ربيعها خياراً بين الدكتاتورية والخلافة، أما أن تتخلى الأمة عن ضميرها فتلك مصيبة المصائب، في ملفنا اليوم إضاءة على التمييز العنصري الذي يعانيه السوريون في لبنان وليست الحالة اللبنانية الوحيدة ضد السوريين، إلا أنها الأكثر وضوحاً، فالثورة السورية في عامها الرابع، ومع أن السوريين، اقترفوا خلالها كل الأخطاء والخطايا، إلا أن حجم مأساتهم ليست من صنع البشر وحدهم، إن في بعض خفاياها شيئاً من

الطفل السوري مع مذيعة تلفزيون NewTV

لعنة الآلهة، تلاحق السوريين بلا هوادة أينما حلوا، الإمارات العربية المتحدة تصدر قراراً بمنع السوريين من الحصول على تأشيرة دخول لأراضيها، ومجلس الشورى السعودي يدرس فرض ضريبة سنوية على العمال الاجانب العاملين في القطاعين العام والخاص بمن فيهم السوريون طبعاً، أما مصر وبعد ثورتها الثانية أخضعت دخول السوريين إليها لموافقة الأمن المصري اعتماداً على ما روجه الإعلام الشوفيني، باعتبار كل سوري منتمياً لجماعة الإخوان المسلمين، وليست الأردن أو الجزائر أو بلاد التغريبة السورية بأفضل حالاً في تعاملها مع السوريين وأوجاعهم حتى بات البحر وأمواجه ومفترساته أكثر رحمة للسوريين من ظلم ذوي القربى.

مشاهد من لبنان

خلال اليومين الذين سبقا عيد الفطر في العام الماضي تعرض السوريون لأكثر أنواع المعاملة المهينة واللاأخلاقية من قبل عناصر الأمن اللبناني المتواجدين في معبر المصنع الحدودي الذي يشهد ازدحاما شديداً في حركة انتقال المواطنين إلى لبنان، لأسباب عدة أهمها أن نقطة العبور المذكورة هي الوحيدة التي تربط العاصمة السورية بجارتها على بعد 50 كم من وسط دمشق، وكون الطريق المؤدية إليه يعتبر الأكثر أماناً مقارنة مع طرق المعابر الحدودية الأخرى وغيرها، فبعد أربع ساعات من الانتظار على المعبر المتوقف نهائياً تعالت احتجاجات المسافرين، فما كان من عناصر الأمن إلا أن انهالوا ضرباً بالعصي على المحتجين «.

بلدية برج حمود تضع يافطات تمنع السوريين من التجول من الثامنة ليلاً حتى الخامسة والنصف صباحاً تحت طائلة المسؤولية.

الوزير جبران باسيل يدعو لطرد السوريين من لبنان، وتجمع لمالكي عقارات حي الأشرفية يدعو إلى منع السوريين من السكن في الحي .

قناة «ldc» اللبنانية تبث تقريراً مطولاً عن معاناة الشباب اللبنانيين من البطالة وغياب الفرص بسبب التواجد السوري.

وبعيداً عن المشاهد، وبالحديث عن لبنان، يميل نفر من اللبنانيين لابتكار فرادة نرجسية متعالية لتبرير وجود البلد وبقاءه مع أن لبنان واجب الوجود أكثر من أي كيان عربي آخر من كيانات « سايكس بيكو « لما أثبته شعبه من التمسك به على الرغم من أهوال الحرب الأهلية وطول أمدها، ولا شك أن عقلية الكيان اللبناني قامت منذ منتصف القرن الماضي على فكرة التفوق على المحيط، عقلية رعاها الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي قبل الحرب الاهلية، وعززتها اقتصاديات الخدمات والتجارة ما قبل الحرب أيضاً، وبعد الحرب الأهلية انكفأ هذا الخطاب إلا أنه انطبع في ذهن المواطنين ففي لبنان كل سوري هو عامل بناء وكل مصري هو عامل في محطة وقود وكل إفريقي هو عامل تنظيفات وكل خليجي هو غني يبحث عن الجنس.

وقد ساهم الوجود الفلسطيني في لبنان خلال الحرب في تعزيز هذه النزعة، وبات الخوف من التوطين ومن هشاشة النظام الطائفي مبرراً لفصل عنصري نظامي أي أنه مؤسسٌ بقوانين ترعاها الدولة ضد الفلسطينيين، فالفلسطيني في لبنان لا يمكنه تملك عقار، وهو محبوس داخل مخيماته المهترئة، الممنوعة من الترميم ومن أبسط مقومات الحياة كما أنه ممنوع من مزاولة ما يقارب الـ 100 مهنة مما يضطره للعمل في وظائف ليس فيها أي ضمانات تصون حقوقه، ما ووضعه تحت رحمة أرباب العمل من حيث الإجحاف

في الرواتب، والحرمان من الإجازات السنوية والمرضية، إضافة إلى الحرمان من تعويض نهاية الخدمة.

لكن ماذا عن الوجود السوري في لبنان هل يتعاطى الشعب اللبناني أو معظمه بعنصرية مع السوريين، أم أنها حالات فردية يتم تضخيمها إعلامياً واستثمارها من قبل طبقة سياسية مأزومة ترمي فشلها خلال عقود على التواجد السوري، وتتمترس خلفه لغايات انتخابية بحتة.

ففي مناطق كالبقاع وعكار مثلاً والتي كانت قراها تتعامل بالعملة السورية وعوائلها تتداخل على طرفي الحدود، لا مجال لنشوء أي شكل من أشكال التمييز العنصري بحكم وحدة الأسر والعشائر، وفي أحياء بيروت الراقية لا وجود لأي مظاهر عنصرية واضحة، بل طبقية بحكم سطوة رأس المال الذي يعتبره التجار اللبنانيون تعويضاً عن خسارتهم للسياحة، إلا أن العنصرية تتمظهر في لبنان برداء طائفي إذ أن غالبية اللاجئين ينتمون للطائفة السنية، مما يثير حساسية الطوائف الأخرى اتجاههم.

أما قانوناً فلا يحوي التشريع اللبناني أي نص يميز ضد السوريين أو الأجانب بشكل عام إذ يعتبر أجنبياً بموجب المادة الأولى من قانون 10 تموز 1962 كل شخص حقيقي لا يحمل الجنسية أو التابعية اللبنانية وبالتالي: أي أن المعيار لتحديد الأجنبي، بموجب هذه المادة هو الجنسية اللبنانية، فكل شخص يحمل جنسية دولة أخرى، أو لا ينتمي إلى أية دولة يعتبر أجنبياً.

كما أن لبنان انضم إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، تاريخ 1965/12/21 وصادق عليها لبنان في حزيران 1971، كما صادق لبنان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالقانون رقم 572 تاريخ 1996/7/24.

كما يضمن القانون اللبناني حرية التنقل والتجول بحرية للأجانب، وما اليافطات التي تنتشر في بعض القرى والأحياء اللبنانية إلا تجاوزات للقانون رقم 10 الذي ينص في مادته الرابعة على ما يلي: « يحق للأجنبي الحاصل على سمة مرور، أو سمة إقامة أو بطاقة إقامة، التجول في لبنان، ما عدا الأماكن المستثناة من قبل السلطات المختصة».

العنصرية والقانون الدولي

عام 1955 رفضت المدعوة «روزا باركس» الأميركية السوداء أن تتخلى عن مقعدها في باص لراكب أبيض في ولاية ألاباما كما كانت العادة في الجنوب الأمريكي، حيث كان يطبق الفصل العنصري، اعتقلت وسجنت وأدى ذلك إلى امتناع الزنوج في «مونتغمري» عن ركوب الحافلات لمدة 381 يوماً وساروا على الأقدام إلى أعمالهم وأشغالهم مسافة كيلومترات يومياً مما أصاب شركات النقل بخسائر جسيمة، ثم برزت حركة «مارتن لوثر كينغ» المطالبة بإلغاء التمييز العنصري بين الأسود والأبيض ولم يتحقق هذا الأمر إلا بحلول العام 1964 ونفذ في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

وفي الحادي والعشرين من شهر آذار من كل عام يحتفل العالم باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، ففي ذلك اليوم من عام 1960، أطلقت الشرطة التابعة لنظام الفصل العنصري الرصاص على متظاهرين سلميين، ضد «قوانين المرور» في «شاريفيل» فقتلت 69 شخصاً، بعد هذه الحادثة أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 يوماً لمكافحة التمييز العنصري ودعت المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

تدريجياً أبطل العمل بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وألغيت القوانين والممارسات العنصرية في بلدان عديدة، وتمكنا أيضاً من بناء إطار دولي لمكافحة العنصرية يسترشد بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وقد كانت الأمم المتحدة معنية بقضية التمييز العنصري منذ تأسيسها، وحظر التمييز العنصري مذكور في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وتلقي هذه الصكوك بالتزامات على عاتق الدول وتكلفها باستئصال شأفة التمييز في النطاقات العامة والخاصة. كما أن مبدأ المساواة يتطلب من الدول أن تعتمد تدابير خاصة للقضاء على الظروف التي تسبب التمييز العنصري أو تساعد على استدامته.

وفي عام 2001، أصدر المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية أكثر البرامج موثوقية وشمولاً لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب، «إعلان وبرنامج عمل ديربان»، وفي نيسان عام 2009 فحص مؤتمر استعراض ديربان ما تحقق من تقدم عالمي للتغلب على العنصرية وخلص إلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله في هذا الصدد. وما من شك في أن أكبر إنجازات المؤتمر تمثل في الالتزام الدولي المتجدد بجدول أعمال مناهض للعنصرية.

يقول الدكتور «أحمد مسلم» في كتابه «موجز القانون الدولي» : لا يجوز أن تتدنى حقوق الاجنبي، مهما كانت مدة إقامته ونوع عمله، عن المستوى المتفق والمتعارف عليه دولياً، كما يتوجب على الدولة حمايته من أي تعد على شخصه وأمواله، وهذه الحقوق مكرسة بالشرعية الدولية والاتفاقيات والعرف الدولي، وإلا تحملت الدولة المسؤولية وبالطبع فقد استثني الاجنبي من الاستفادة من الحقوق السياسية والوظائف العامة، وواجب القيام بالخدمة العسكرية .

في الختام يبقى مشهد الطفل السوري الذي يتعرض للتعذيب في عهدة البشرية التي تتحمل مسؤوليته لتركها الجرح السوري ينزف للعام الرابع على التوالي، أما أسرة المعتدي فهي في عهدة القضاء اللبناني.

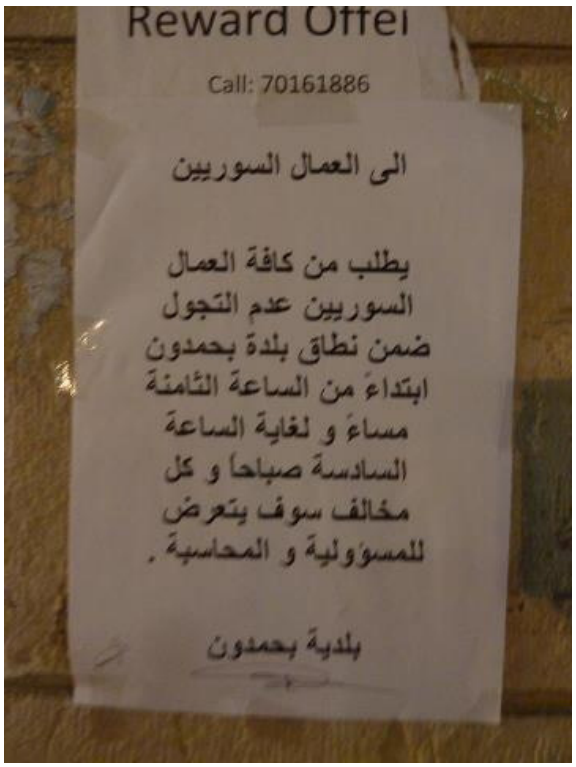

بين النظام والائتلاف

■ خالد كنفاني

لا يريد أحد أن يؤمن أو يصدّق، أن أزمة سوريا هي أزمة أخلاق وليست فقط أزمة عسكرية وسياسية. يتعامل الجميع بمنطق الديكتاتورية والسلطوية والإقصاء، بينما يصرّ ذات الجميع أنهم يقاتلون من أجل الحرية ومكافحة الإرهاب وبناء الوطن، الذي يتحول تحت سنابك خيولهم إلى أشلاء.

يؤدي الرئيس الملهم والقائد التاريخي، يمين رئاسته الثالثة، مختبئاً في جحره بعد أن جمع حوله زبانيته والهاتفين له، ولا ينسى خلال ذلك، الاحتفاء بانتصاره التاريخي على الإرهاب بل والأوقع بالبدء بخطة إعادة الإعمار.

على الطرف الآخر تجري انتخابات هزيلة وتدخلات سافرة على مستوى الائتلاف، الذي يعيش كما الأسد في عالم آخر منفصل عن الواقع كلياً. فهو - أي الائتلاف - يشكل الحكومات ورئاسات الأركان ويعيّن الوزراء وكأنهم يصوّرون فيلماً سينمائياً في استوديوهات اسطنبول. يتم التوافق على مرشح معيّن، فيهرول الجربا إلى أسياده السعوديين، ليشكو قلة الحيلة والدفع باتجاه انتخاب هادي البحرة بدلاً من موفق النيربية، الذي كان قد حصل ما يشبه التوافق على ترشيحه. ووصل ضغط الجربا إلى استخدام الأموال والتهديد لإجبار معظم الأعضاء على تغيير ترشيحهم، حتى أن بعضهم عاد باكياً إلى الفندق بسبب هذا الضغط.

يقوم أعضاء تحالف "الجربا البحرة سارة" بتصنيف أعضاء الائتلاف إلى موالين ووسطيين وأعداء، وفقاً لما يروق لهم من مصالح شخصية، في مقاربة كبيرة جداً لتصنيفات البعث في سوريا، والذي كان يتبع تصنيفاً مشابهاً "مؤيد محايد معارض"، وذلك في إثبات لأزمة الفكر والأخلاق لدى السوريين جميعاً، نعم أقول جميعاً ولن أقبل أية استثناءات، فالدرك الذي وصلنا إليه سواء من النظام ومناصريه، أو من المعارضة بتياراتها التي تزيد على مئة وخمسين جيشاً وتحالفاً وجبهة ولواء وكتيبة وائتلافاً وكتلة، ولم يكن آخرها "الدولة"، نقول هذا الدرك جعلنا في أسفل الأمم، وأوصلنا إلى حال مزرية من النبذ من قبل الدول الأخرى، ناهيك عن ازدياد الاضطهاد في الداخل.

إن العقلية الأمنية والإقصائية والشتائمية، هي ما يحكم التصرفات السورية منذ عقود، وهو أمر لن يتغير بالمؤكد بين يوم وليلة، وهذا مفهوم، ولكن أن نستمر بالتعامل بالعقلية ذاتها، فهو ما لا يبشر بخير، لجهة القيادات القادمة التي يسيل لعابها لدخول القصر الجمهوري والجلوس على الكرسي، أي كرسي، ليس مهماً حال الوطن والمواطنين، وها هم يقتتلون على مناصب ومراكز فندقية وسياحية، وكل منهم يحفر لمن حوله، ويعقد التحالفات ويلغيها في اليوم التالي، بينما تنهال عليهم الأموال من هنا وهناك، وتنتفخ أوداجهم وتكبر كروشهم ويعيشون في رفاهية ما حلموا بمثلها أبداً، فلماذا يسعون لانتهاء النزاع؟

قام الائتلاف، وخصوصاً سفيره في قطر، بتقديم الكثير من الوعود للسوريين، فيما يتعلق بتجديد جوازات سفرهم، وكذلك إنهاء معاناتهم فيما يتعلق بتنقلهم بين البلاد المختلفة، كما أنه ادعى أن لديه موافقة مبدئية من 56 دولة ستسمح للسوريين المنتهية جوازات سفرهم بالدخول إلى أراضيها، ثم يناقض نفسه ليدعي ابتداع ملصق خاص على جواز السفر، يفيد بتجديده، وهو يروّج لهذا الملصق حالياً، مع أنه لم تتوافر بعدُ طريقة لتطبيقه أو قبوله، كما أن سعادته لم يوضح موقف السوريين الذي سيرغبون في زيارة سوريا لرؤية أهلهم، وماذا سيكون موقف شرطة وأمن النظام، عندما يرون تجديد الائتلاف على جواز سفر حكومي سوري.

هي مجرد فرقعات إعلامية وتصريحات خاوية، يعلمون جميعاً أنهم لا يملكون حتى الورق الذي يحمل هذا الكلام، ويبدو أنهم يطلقون التصريحات هنا وهناك لإيهام الشعب الذي أفاق على الحقيقة، بأنهم يعملون ويناضلون من أجلنا. ولكن السوريين الذين فقدوا اليوم كل أمل من معارضة الداخل، مثلما فقدوا الأمل في دعم الخارج، يعلمون أن لا مخرج من الكارثة السورية إلا بإجماع دولي على شيء ما، قد يكون إبقاء النظام كما حصل في مصر، أو انتصار المعارضة ودعمها سياسياً وأمنياً، كما حصل في تونس واليمن.

مشكلة اللجوء.. مرة أخرى

تتفاقم مشاكل اللاجئين وأعباؤهم يوماً بعد يوم، بسبب تفاقم أعدادهم من جهة، وبطالتهم وفوضاهم من جهة أخرى، وقد اشتكى رئيس بلدية غازي عنتاب، التي تحتضن اليوم ما يقارب من 251 ألف سوري من التجاوزات التي يقوم الكثير من السوريين بها، من حيث الإضرار بالمواصلات العامة، وإطلاق الأصوات العالية ليلاً والنوم في الحدائق العامة، ناهيك عن الأسوأ: وهو جرائم السرقة والنهب والتحرش، عدا عن التهريب، وخاصة للمخدرات والأموال، حيث أكد رئيس البلدية، احتجاز مئات السوريين في مراكز اعتقال بسبب التهريب.

لم تعد الدول المجاورة قادرة على تحمل عبء اللاجئين السوريين، ليس مادياً وحسب، بل واجتماعياً وصحياً وأخلاقياً أيضاً.

في إطار حملته الرئاسية في تركيا، يدعو إحسان أوغلو إلى إيقاف استقبال اللاجئين السوريين ونقل من تبقى منهم إلى مخيمات على الحدود، مع ترحيل من يسكنون المدن، وهو بذلك يلعب على وتر الاقتصاد والمشاكل الاجتماعية الأخرى التي تسبب بها وجود السوريين، بأعداد ضخمة داخل المجتمع التركي، رغم شهادة الكثيرين بأن الأتراك بشكل عام لا يزعجون السوريين، غير أن طول أمد الأزمة وبدء امتداداتها الاقتصادية والاجتماعية، والأمنية وهي الأخطر، بعد تطورات داعش في العراق وعلو صوت الأكراد، بات يلعب دورا متزايداً،

مخيم طه - ريف إدلب | ريترز نيسان 2014

فمن غير المستبعد أن يحصل في تركيا ما حصل في مصر، من منع تام لدخول السوريين، وإزعاج كبير لمن لا يزال مقيماً فيها، حيث تمت صناعة كل ذلك من خلال البوابة الأمنية، عبر ضبط عدد من السوريين في مقرات الإخوان المسلمين قبيل الانقلاب العسكري في مصر، وأثناء حصار بعض مقار الشرطة.

تتم تصفية وجود السوريين في هذا العالم، وفق خطة منهجية واضحة، عبر إلغاء فكرة الوطن، الذي يتحول إلى أشلاء، وسيتم اقتسامه، وقد بدأ ذلك فعلاً مع الفتوحات الداعشية، ولن يتوقف عند الأكراد والعلويين وحلب ودمشق وغيرها، وبينما يموت السوريون يومياً ببراميل النظام وصواريخه، وعلى حدود بلدان الجوار، وفي أعالي البحار مع تجار الموت، وعلى الطرقات العامة والحدائق والمساجد والكنائس في أماكن إقاماتهم غير الشرعية، يفقدون الأمل يوماً بعد يوم في عودتهم لوطنهم أو عودة وطنهم إليهم، وهو ما يدفعهم للبحث عن أوطان بديلة، أو أية أرض تحوي ما تبقى لهم من عمر، على أمل أن يجدوا أرضاً تحوي أجسادهم بعد فناء أرواحهم.

إجهاض الثورة وإجهاض الوطن

حدث هذان الإجهاضان بفعل فاعلين: الأول بفعل الخليج والقوى الكبرى، والثاني بفعل النظام وأحلافه، ولعلي سأكون جريئاً في القول إن إجهاض أحدهما وبقاء الآخر، كان ليعزي السوريين ويضمن لهم استمرار حياتهم، فلو تم إجهاض الثورة والحفاظ على الوطن، وبالتالي إيجاد صيغة إجبارية للنظام تكون انتقالية أو توافقية، لكان من الممكن استمرار الحياة مع بعض القلاقل، ولو تم إجهاض الوطن ودعم الثورة، فمن المؤكد وجود تضحيات كبيرة، كما هو حاصل الآن ولكننا سنعلم أنها تضحيات مستحقة، نظراً للقضاء على النظام، والالتفات إلى إعادة بناء الدولة والمؤسسات، وهو أمر ما كان ليتم لولا دعم القوى الكبرى لهذا البناء. غير أن كلا الأمرين لم يتم، بل تم القضاء على الثورة، من خلال شراء الولاءات وألعاب المخابرات والقضاء على الوطن من قبل النظام وحتى بعض المعارضين، الذين كانوا يتبعون ذات استراتيجية النظام، في تهجير الناس من بيوتهم، بدعوى الدفاع عن المنطقة من النظام، الذي يأتي لاحقاً للقضاء على المسلحين وعلى المنطقة بأسرها، ويتحول ساكنوها إلى لاجئين ومتسولين وهاربين من القدر الدموي.

نهاية النفق لا تبدو في الأفق، بل النفق يزداد طولاً وظلاماً، ولا نور فيه سوى أرواح الشهداء التي تنير دربنا، أما من تسلقوا على الثورة فهم خفافيش هذا النفق، يعملون في الظلام ولا يريدون للنور انبلاجاً.

آخر الكلام، يقول محمود درويش:

ما زال في صحونكم بقية من العسل
ردوا الذباب عن صحونكم
لتحفظوا العسل !
ما زال في كرومكم عناقد من العنب
ردوا بنات آوى
يا حارسي الكروم
لينضج العنب ..

هذه السلسلة بالتعاون مع:

كلنا مواطنون
We are all Citizens

التربية والمواطنة

■إعداد المحامي فارس حسّان

كما ذكرنا في ملفات سابقة، المواطنة ليست كلمةً أو شعاراً يرفع ولا نظاماً جاهزاً يطبق، لكنها استراتيجية لتكوين المواطنة، وتحويل الأفراد إلى أناس أحرار ومتضامنين، فهي آلية عمل وبناء، لا أسلوب تقاسم للسلطة أو للثروة القائمة أو لولاء الأفراد، بل هي استراتيجية عملية تتضمن الديمقراطية جهداً متواصلاً، واستثمارات بعيدة المدى على جميع المستويات الفكرية والتربوية والسياسية والاقتصادية لتكوين الأفراد مدنياً، ولدمجهم في سيرورة القرار الاجتماعي المشترك، من هنا تبرز أهمية التربية على المواطنة التي تهدف لتنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية، والتدرب على ممارستها، وتستمد وظيفتها المجتمعية من مساهمتها في تكوين الإنسان/المواطن القادر على السير بالمجهود التحديثي والتنموي لبلاده إلى الأمام.

مفهوم التربية على المواطنة

قبل الحديث عن التربية على المواطنة تجدر الإشارة إلى غياب الاتفاق بين المجتمعات حول الأولوية التي يجب أن تعطى لأي من أهداف النظام التعليمي، هل تكون الأولوية للأهداف الإدراكية «المعرفية» التي تعنى بتعليم الأفراد المهارات والمعارف، أم للأهداف القيمية التي تعنى بإعداد الأفراد لكي يكتسبوا المواطنة، وإيجاد مواطن يحتفظ بقيم صحيحة للمشاركة في حياة المجتمع أو تكون لأهداف التنشئة الاجتماعية التي تحاول أن تجعل الأفراد أكثر توافقاً للدخول في علاقات شخصية متبادلة مع الآخرين.

يقول «جودة أحمد سعادة» في كتابه «مناهج الدراسات الاجتماعية»: يتفق المختصون على اعتبار التربية على المواطنة هدفاً أسمى لكل نظام تربوي، ويختلفون حول تعريف التربية على المواطنة فبينما عرفها «شارلي أنجل» على أنها «عملية صنع القرار»، أشار «جيمس شيفر» إلى أنها «إعداد المواطن للاشتراك الفعال في المجتمع الديموقراطي» في حين ذهب «ريتشارد ريميغ» إلى أنها تتمثل في الحقوق والمسؤوليات والواجبات المصاحبة لحكم مجموعات بشرية مختلفة ينتمي إليها الفرد نفسه.

بينما تعرف منظمة اليونسكو التربية على المواطنة بوصفها: «مجموع عمليّة الحياة الاجتماعيّة التي عن طريقها يتعلّم الأفراد والجماعات، داخل مجتمعاتهم الوطنيّة والدولية، أن ينمّوا بوعي كافّة قدراتهم الشّخصيّة واتّجاهاتهم واستعداداتهم ومعارفهم..».

من المتعارف عليه أن الأطفال يكتسبون القيم والتصورات والمعتقدات السياسية من خلال ما يتعرضون له من تنشئة، وما يتلقونه من أفكار وقيم من الجماعات المختلفة التي يتبعون لها، ومنها المدرسة والأسرة ودور العبادة والرفاق ووسائل الإعلام والأحزاب المختلفة، ومن خلال القيم السائدة في مجتمعهم، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوكهم وفعلهم السياسي في مرحلة النضج، وترسم لهم نهجاً خاصاً ليسيروا عليه. إن هذه المعتقدات والخبرات والمعارف والعمليات التربوية والتصورات التي يتعرض لها الطفل أثناء تنشئته تشكل جزئياً هويته، ومعارفه، واتجاهاته، ومواقفه السياسية.

تربية المواطنة هي عملية التنشئة الهادفة إلى تعزيز شعور الفرد بانتمائه إلى المجتمع وقيمه ونظامه وبيئته وثقافته بشكل يرقى إلى حد تمثّل هذا الشعور في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه ومكتسباته. بخصوص هذا الأمر يرى أن تربية المواطنة تتضمن تنمية معرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله إيجابياً مع أفراده بشكل يسهم في تكوين مواطنين صالحين متمكنين من الحكم على ما يعترضهم داخل مجتمعهم وخارجه.

ولتحقيق أهداف تربية المواطنة، يفترض في هذا التحدي المفروض إشراك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتكاملها جميعها من أجل تشكيل هوية المجتمع، أو الحفاظ عليها إن كانت واضحة المعالم، ومن أجل توجيه أفراده في مختلف النواحي، كما يفترض لهذه المؤسسات أن تعمل بصورة مباشرة في المجتمع على إكساب القيم والأخلاق والتوجهات والمعايير الاجتماعية التي تسهم في تربية المواطنة، وفي مقدمة هذه المؤسسات: «الأسرة، المدرسة، المجتمع المدني».

التربية السياسية:

درجت مجتمعاتنا العربية إلى حصر العمل أو حتى الحديث في السياسة بفئة محددة جداً من المواطنين، تحكمها العصبية أو الحزبية أو الانتماء للفئة الحاكمة،وفي حالةٍ كهذه يغدو الحديث عن التربية السياسية من باب المحظور، في حين أن التربية السياسية تحتل حيزاً واسعاً لدى المفكرين بوصفها تعزز شعور الفرد بالانتماء والولاء لوطنه بحيث يعي دوره في المواطنة الحقيقية التي تتجلى بسلوكه العام ومبادئه الاجتماعية، وفي عالمنا العربي وحتى اليوم لم تأسس الدول العربية لمناهج تعليمية تتضمن معنى المواطنة والحرية والحوار ولم تضع في قائمة أولوياتها ترسيخ المفاهيم والقيم السياسية في نفوس الصغار.

وقد عرف «كينث لانغتون» التربية السياسية بأنها: كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل إلى جيل، أما «هيربرت هايمن» 19فقد عرفها بأنها: تعلم الفرد لمعايير اجتماعية من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة بما يساعده على أن يتعايش سلوكيًا مع هذا المجتمع، كما عرفها «دافيد ايسون» بأنها: تربية الأطفال الصغار الذين هم أعضاء في النظام الاجتماعي تربية سياسية وذلك عن طريق تدريبهم على التوجهات السياسية والتصورات السلوكية بما تسمه من بذور المعرفة بالنظام السياسي والتدريب على المواطنة الإيجابية.

والتربية السياسية ترسخ لدى الناشئة بطريقتين متكاملتين الأولى عن طريق تزويد الأطفال بالقيم والمعارف الحالية والتاريخ السياسي والجغرافي للمجتمع الذي ينتمون إليه، بطريقة علمية وحيادية بعيدة عن أي توجيه أو يقينيات ثابتة، أما الطريقة الثانية فهي إكساب الطفل القيم الاجتماعية حيث يتعرف على كيانه الشخصي ودوره الفاعل في المجتمع بصورة تدريجية مرحلية تمكنه من عدة مهارات هامة لضمان مواطنة صالحة مستمرة مدى الحياة، يتعلم من خلالها الاعتزاز بذاته والتعبير عنها بطريقة صحيحة.

يقول «سعيد اسماعيل علي» في كتابه «رؤية سياسية للتعليم»: «المدرسة وحدة اجتماعية لها جوها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة على تشكيل إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية، وفي تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم. فهي تلعب دوراً حيوياً في عملية التنشئة السياسية خاصة أنها تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطالب خارج نطاق الأسرة، وذلك من عدة زوايا، فهي تتولى غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي بصورة مقصودة من خلال المناهج والكتب الدراسية والأنشطة المختلفة التي ينخرط فيها الطلاب، وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة أو المؤسسات الأخرى. كما أن المدرسة تؤثر في نوع الاتجاهات والقيم السياسية التي يؤمن بها الفرد، وذلك من خلال علاقة المعلم بالطالب، ومن خلال أداء المعلم لعمله، ومن خلال التنظيمات الإدارية».

تاريخ من لا تاريخ لهم
يوميات سجين

■ أحمد سويدان
1994 - 1991

اليوم التاسع عشر 11/19

الليلة الماضية رحلت عبر حلم طويل انتهى إلى كابوس.

رأيت الزوجة والبيت والأولاد، ولكن البيوت ليست هي البيوت، خالجني إحساس أنني حر، وماض إلى أسرتي، التقيت في الطريق بالابنة ريما أو كما خيل لي، وأبدت رغبتها بالنوم، نامت في غرفة ودثرتها، وذهبت لا أدري إلى أين، وكأنني التقيت بالزوجة، وبأناس آخرين كثر في مكان غير محدد، في زمان غير معروف، لم أكن أدرك خطوط النهار من الليل. كنت قلقاً، وأشعر بعدم الاستقرار. الوجوه التي أراها تبتعد وتنأى عن مجال الرؤية، وبعد لحظات تصبح منسية. ازداد قلقي وأنا أبحث عن ابنتي. أين هي؟ ورحت أسأل نفسي وزاد همي. كنت أمر في ممرات، وأصل إلى دساكر، وساحة تؤدي إلى أزقة، وزنقات، ودخلات. وكنت أصل ولا أصل، إذ أنا بالعراء في المكان الذي ناحت به الابنة أحكمت تغطيتها فوق الرمال في مدى سهل لا نهائي.. رأيت مكانها لكنها كانت غير موجودة، كأن وحشاً قد أخذها.. رحت أدور حول المكان وأكاد أبكي، وأنادي بأسى ولوعة باسمها، صحت بأعلى صوت.. وهنا استيقظت، وغيّرت طريقة نومي.

العادة أنام دون وضع الفروة فوق رأسي، أما هذه الليلة فقد وضعتها.. أحسست بثقلها، وبعدم حاجتي إليها. وعندما أزحتها، ودفعتها عني، نمت دون أحلام، ودون إحساس بالغبن، لكنني عندما استيقظت صباحاً تذكرت ابنتي التي بحثت عنها في الحلم والأولاد والزوجة، وتقت من الأعماق لو أكون إلى جانبهم، أراهم وأسألهم عن حياتهم. أتحدث معهم.. لقد أصبحت أصواتهم غريبة عني.

إن أعماقنا ملأى بالأسى والحزن والتوق إلى الحياة وإلى الأحباب، لكن الحياة – كأنها خبَتْ – في السنوات العشر، وغدا رونق الأهل ذاوياً.. هم كبروا وتغيرت الظروف وجاءت السنوات العجاف.. تحيتي إلى الغالية ريما وإلى الزوجة وإلى بقية الأولاد.

اليوم العشرون 11/20

قرأ علي المحامي يوسف السعيد قصتين من تأليفه، فهو يكتب أحياناً، ذاكرته مخزون قصصيٌ، وحكايا طريفة عن الشريحة الأفقر في محافظته ادلب. ذكرني بقصص المرحوم حسيب كيالي، إلا أنه يستعمل أحياناً بعض الألفاظ النابية واللغة شبه عادية وبحاجة لتحسين الأداء في الجملة.. هناك العديد ممن يكتبون، ونتبادل القراءات، بعض هذه الكتابات جادة، والبعض الآخر تجريبي، والبعض للتنفيس ولإثبات الذات التي ضاعت في سنوات هذا السجن.

القصة الأولى بعنوان « الفتوى » والثانية بعنوان « التحقيق » ومنذ أيام أعطاني الرفيق مالك الحسن وهو من قرية حفاص التابعة لدريكيش وهو واعٍ ويقرأ بلا كلل، وكان قبل سجنه يعمل معلماً ابتدائياً قصة بعنوان « الفجوة » هدفها وغايتها أكبر من حجمها، لكن الإتقان واضح عليها، وأذكر منذ أشهر أعطاني /وديع إبراهيم/ الشاب اللطيف، والشاعر الرقيق قصتين أعجبت بهما تماماً، إن مستوى هذه القصص يساوي – إذا لم يكن يتفوق – على ما ينشر في المجلات والصحف التي نتداولها. البعض منها يحمل همْ السجن والحرمان، وهمْ الأدب، والبعض يحمل همْ الريف ومعاناته، ومجتمع طفولته.

أعتقد أنه في هذا العقد الأخير من القرن العشرين لا بد من ظهور اتجاه في الأدب يتخطى كل المدارس، ويضرب بجذوره في الأرض معبراً عن أعماق المعاناة، وسيكون عنوان هذا الاتجاه: «الأدب والاستبداد، والسجون» وستكون صرخة هذا الأدب متخطية الذي يطرح الآن والذي في غالبيته ينتمي إلى الأدب الرسمي، والأدب الدعائي. وستفجر التعبير عن الحزن والأسى.

وسَتُخَرِّج هذه السجون مئات المبدعين الذين سوف يوجهون لطمة إلى أدب النفاق والادعاء والارتزاق.

اليوم الواحد والعشرون 11/21

جاء المساعد الأمني للسجن، سأل رئيس الجناح عن عدد كل قوة سياسية في الجناح ومع سجلها /68/ بعث ديمقراطي /1/ من حزب العمل /7/ اتحاد اشتراكي، وأما التنظيم الناصري فـ /1/ و/1/ حيادي /11/ تيار ديني. وقد أجاب المساعد عندما سُئل عن السبب: إما نأخذهم من عندكم، وتبقون لوحدكم كبعثيين، أو نضيف أحداً على عددكم، أو نأخذكم من هنا.. وبدأت التحليلات هل هذا له دخل بالعفو؟

اليوم الثاني والعشرون 11/22

أعيد قراءة كتاب المثقف: أحمد يوسف داوود (الحضارات القديمة في المنطقة) وهو موضوع شائك ودقيق ومحكم، ومعه مجموعة كتب تتعلق بالموضوع وفي مقدمتها كتب الباحث: فراس السواح، وكتاب هوك عن ديانة بابل وآشور، وكتاب (ما قبل الفلسفة) لفرانكوفرت، وقد قرأت قسماً منها في سجن تدمر.

إن نظريات الغربيين وتقسيم الشعوب إلى آري وسامي سخيفة ومفروضة وهي مرفوضة، وتقسيم الأمر بين السومريين والحثيين هو نوع من الوهم.

تبدو لغة هذه الشعوب عبارة عن لهجات تقود إلى أصل واحد.

إن القراءات في هذا المجال مع الإمعان بها يؤكد أن الإسلام تتمة لها وأن لغة أهل الحجاز من جملة اللغات. إن ما بذله أحمد يوسف في هذا الكتاب مع مجهود ترد على فرضيات الغربيين.

قبل الغداء قضيت قرابة الساعة والنصف عند جوهر سعد في المهجع الثاني. تحدثنا عن الكتب والقراءات وطبعاً حول إخلاء السبيل، وهذا حديث وحلم كل سجين وعن بلدة قطينه وعن البحيرة الملوثة.

نراقب الصحف التي ترد هذه الأيام، ملأى بالتطبيل والتزمير .. هكذا حال الصحافة الشمولية التي أفرزها الحزب الواحد، صحافة ملأى بالغش والخداع.

اقترب موعد زيارتي .. إنه في اليومين القادمين.

كامل البني 1910 - 1997

■ ياسر مرزوق

ولد محمد كامل ابن محي الدين البني في دمشق عام 1910، لآل البني الأسرة الدمشقية التي ورد نسبها في كتاب «قبيلة النفيعات العدنانية في مصر»، لعمر سعيدة وصالح حمد: «آل البني في مصر وسيناء والشام ينتسبون إلى البنيات، وهم عشيرة من عشائر التياها من بني هلال في القصيمة والحسنة والسمادة والحمة بسيناء»، بينما يُرجع الاتحاد العالمي لأمناء النسب الشريف، أصول العائلة إلى العترة النبوية الطاهرة.

تلقى علومه الأولية بدمشق، ودرس الثانوية في مدرسة التجهيز، ولم يكمل تعليمه الجامعي، إذ انصرف للنضال في مواجهة المستعمر الفرنسي، والتحريض على الإضراب، وتنظيم المظاهرات، وما إن تأسست الكتلة الوطنية عام 1928، تحت شعار «حرية المواطن السوري مقدسة غير منقوصة، ولا مشروطة في كافة المجالات، حتى لو كانت تلك الحرية لا تتفق مع الكتلة، في أطروحاتها وأفكارها فستعمل على صونها وتقويتها لأنها هي أساس كل إبداع»، وحددت مبادئها الرئيسية ب «الوطنية للوطن والشخصية السورية المتميزة، وكل ما هو غير سوري فهو عنصر غريب، والسوري يسعى لخدمة السوريين ورخائهم بغض النظر عن اتجاههم السياسي أو الفكري، وللسوريين مطلق الحرية بممارسة كل رغباتهم وتطلعاتهم، شرط ألا ينتج عن ذلك أي ضرر يلحق بأي سوري»، حتى سارع البني للاتصال بقياداتها، والتنسيق معهم لدفع الشارع السوري للعصيان، وخلال مشاركته في إحدى المظاهرات، أصيب بعدد من الرصاصات في جسمه ورافقته آثارها طوال عمره.

عام 1936 وفي 19 كانون الثاني بدأت السلطات الفرنسية بمداهمة مكاتب الكتلة الوطنية وإغلاقها، واعتقلت اثنين من قياديها الكبار: فخري البارودي «الذي أسس لجنة لمقاطعة شركة الجر والتنوير»، وسيف الدين المأمون، فانطلقت المظاهرات في دمشق وامتدت إلى المحافظات السورية، واستمرّت المظاهرات في الأيام التالية بهمّة الطلّاب، فكانت تخرج من مكتب عنبر، ثم تتوزع على فرعين، الأوّل يأخذ طريق مدحت باشا والثاني سوق الحميدية، وفي هذين السوقين كانت تتركز الحياة الاقتصادية في دمشق، ثم تتطور الأمور إلى اصطدامات بين حجارة المتظاهرين ورصاص الجنود، ووقوع القتلى والجنازات، وكان البني في طليعة المنظمين للتظاهرات وقادتها الأوائل.

كما قام البني مع مجموعة من الطلاب، بالوقوف على جسر فكتوريا، لمنع وصول الطلاب إلى جامعة دمشق، وقامت مجموعة أخرى بنشر قوائم سوداء تضم أسماء الطلاب المداومين، الذين رفضوا المشاركة في العصيان، فقامت السلطات الفرنسية باستخدام نفوذها لفصل الطلاب المتظاهرين، واضطر وزير المعارف حسني البرازي، إلى إصدار قوائم متلاحقة بأسماء الطلاب المفصولين من المعاهد والمدارس والجامعة، ولكن مع تضامن الطلاب مع المفصولين وازدياد العدد يوميا بشكل كبير، اضطر لإصدار قرار يعلّق فيه الدراسة بالجامعة.

وكان للطلاب دور كبير في منع الكتلة الوطنية من تسوية الأوضاع مع الفرنسيين، وحين دعت لتهدئة الأوضاع رفض الطلاب ودعوا لاستمرار الاضراب، فاستجابت الكتلة الوطنية لذلك.

اتجه بعد ذلك إلى الصحافة، فعمل محرراً في جريدة الأيام، التي كان يصدرها نقيب الصحافيين الأستاذ «نصوح بابيل»، كما كان منذ فجر شبابه محباً للرياضة، متعلقاً بها حتى العشق، وقد أسهم بتأسيس عدد من النوادي الرياضية في مقدمتها نادي بردى، ونادي دمشق الأهلي، ونادي الشباب، كما كان من مؤسسي الاتحاد السوري لكرة القدم، وشارك بتأسيس أول اتحاد للرماية في سوريا.

والرياضة لم تكن حديثة العهد في سوريا، فأول نادي سوري مارس كرة القدم هو نادي الهلال، تأسس عام 1912. لم يعد لهذا النادي وجود، كما أن أقدم الأندية التي ما زالت موجودة إلى الآن، هو نادي بردى بدمشق، والذي تأسس عام 1923، وكان البني من مؤسسيه، ونادي الكرامة في حمص، الذي تأسس تحت اسم خالد بن الوليد عام 1928، ونادي الوحدة من دمشق الذي تأسس عام 1928، بينما ترجع بعض المصادر تأسيسه لبداية العشرينات، بالإضافة لنادي الفتوة، الذي تأسس عام 1930 بمدينة دير الزور، تحت اسم «نادي غازي»، إثر اندماج نادي الأخوة ونادي الكوخ تحت اسم «نادي فيصل»، واعتراض أحد نوادي دمشق حول أحقيته بالاسم، فصار اسمه نادي غازي على اسم الملك غازي بن الشريف حسين.

وفي عام 1929 جاء للزعيم خالد بيك العظم، لفيف من الشبان المتحمسين للرياضة، لتأسيس فريق للعبة كرة القدم، وكان في مقدمتهم سامي الشمعة وروحي الخياط، وتم تأسيس النادي واستئجار ملعب في شارع بغداد، على نفقة العظم، وجرت أول مباراة بين الفريق المسمى بفريق معاوية، وفريق بردى الذي كان يرأسه الوجيه نسيب البكري، وانتهت المباراة بفوز فريق معاوية، الذي انفرط عقده بسبب عدم اهتمام الناس باللعبة.

وجدير بالذكر، أنه وبعد انقلاب حسني الزعيم، كان أول انضمام للفتيات إلى النوادي الرياضية بالمعنى الرسمي، ففي الثامن من أيار عام 1949، أقيم مهرجان رياضي تحت رعاية الزعيم، وظهرت المرشدات من فتيات المدارس بملابس كشفية محتشمة، وقوبل ظهورهن في المهرجان، بتصفيق حاد، وابتهاج عظيم، نظراً لأن الإخوان المسلمين كانوا يعارضون بشدة انضمام الفتيات إلى الفرق الكشفية.

عام 1941 أشرف البني على إصدار جريدة «الأسبوع الرياضي» كملحق رياضي موسيقي كشفي اجتماعي سينمائي لجريدة «الأيام»، وأعاد إصدارها بعد أن توقفت كجريدة مستقلة عام 1955، وبنفس الاسم «الأسبوع الرياضي»، وكان هو صاحبها ورئيس تحريرها، وكانت أول جريدة تعنى بالرياضة والرياضيين في سوريا، وعلى إثر ذلك منح لقب عميد الصحافة الرياضية عام 1987، تقديراً لخدماته الطويلة وإخلاصه ونضاله الوطني، كما منحته اللجنة الأولمبية الدولية، جائزة أفضل إعلامي رياضي أسهم بنشر الروح الأولمبية في عام 1988، ومنحه الاتحاد العربي للألعاب درع ووسام الاتحاد، للإعلاميين الرياضيين العرب المتميزين، الذين قدموا خدمات كبرى للحركة الرياضية العربية، وذلك عام 1996، باحتفال كبير أقيم في القاهرة، وفي العام نفسه منحته دمشق وسام التقدير، كرمز وطني من رموز الثقافة والتراث الوطني.

كان الأستاذ كامل البني في سنوات حياته الأخيرة، يعمل نائباً لرئيس اللجنة المركزية لتوثيق وأرشفة الحركة الرياضية في سوريا، وظل يعمل في هذا المجال حتى وفاته، وقد أسهم إسهاماً فعالاً في تسجيل تاريخ الرياضة السورية منذ عام 1900 حتى عام 1964، وقدم الوثائق والصور والمعلومات المهمة عن تلك المرحلة. رحل كامل البني عن عالمنا في دمشق عام 1997، ودفن فيها.

نادي بردى مع نادي حلب الأهلي في الخمسينات

أوفرا بينغيو: كرد العراق، بناء دولة داخل دولة

■ ياسر مرزوق

كتابنا اليوم، بحثٌ في آليات العلاقة بين كرد العراق والدولة العراقية، منذ بداية نشوء الدولة العراقية الحديثة حتى يومنا هذا، استناداً إلى الكثير من المواد والمراجع التي تتتبع بدقة ظهور الهوية القومية الكردية في العراق، ويتناول بالتفصيل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، التي مر بها المجتمع الكردي العراقي، خلال ما يقارب خمسة عقود، من خلال التركيز على أمرين: تشكيل الأمة وبناء الدولة، ثم استعراض لخصائص الحركة الكردية في العراق، التي تميزها عن المجتمعات الكردية في البقاع الأخرى.

يقدّم كتاب أوفرا بينغيو، سرداً للتحولات المعقدة لمصير الكرد، وهو لا يتوقف عند حقيقة التعقيدات السياسية في عراق اليوم فحسب، بل ويُبيّن أيضاً تأثير الكرد في الخريطة الجيو-استراتيجية، لمنطقة الشرق الأوسط برمّتها.

الكرد هم رابع شعب من شعوب الشرق الأوسط عددياً بعد العرب والفرس والترك، وإحدى القوميات القليلة غير الممثلة في هيئة الأمم المتحدة، فهم محرومون من كيان مستقل رغم وجود محاولات موثقة بمعاهدات واتفاقات سابقة في هذا الشأن، ولعل أقدم الوثائق العربية التي وردت فيها كلمة الكرد، ظهرت في بداية العصر الإسلامي، في رسائل متبادلة بين الإمام علي ووالي البصرة. أما اسم كردستان فيشير اليوم إلى منطقة واسعة تمتد من جبال طوروس شمالاً إلى سهول ميزوبوتاميا جنوباً، وبحسب الكاتبة، لم يشرع الكرد في كتابة تاريخهم الخاص حتى القرن السادس عشر، وارتبط ذلك بالصراع الفارسي العثماني، حيث استأثرت كل من الامبراطوريتين بقسم من الكرد، ونجح العثمانيون في كسب الكرد إلى جانبهم، كون غالبيتهم يدينون بالمذهب السني كالأتراك، وفق آراء بعض الباحثين، في حين أن الفرس شيعيو المذهب.

ومع سقوط الخلافة العثمانية، تعرض مصطلح (الكرد) بذاته إلى خطر الزوال، فعلى الرغم من تحالف القوميين الكرد مع دعاة الإصلاح الأتراك، عبر شخصيات كردية بارزة من مؤسسي «جمعية الاتحاد والترقي» التي كانت ترمي لإسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني، بالإضافة لمجريات أول مؤتمر عقدته جمعية تركيا الفتاة في باريس عام 1902، حيث مثّل الكرد، الأمير عبد الرحمن بدرخان، وحكمت بابان، وهما قوميان كرديان بارزان، إلا أن تعصب تركيا الفتاة إزاء القوميات الأخرى، حث الكرد على استقلالهم بأمور نضالهم، فقاموا بتأسيس أول جمعية كردية عرفت باسم «كردستاني تعالي وترقي جمعيتي» في العاصمة إسطنبول، وأصدروا جريدة باسم كردستان، إثر نجاح انقلاب 1908 وعودة الدستور، إلا أن هذه المكتسبات ما لبثت أن ذابت، مع وصول مصطفى كمال أتاتورك إلى رأس الهرم في الدولة التركية الوليدة، فقد قام بمنع المدارس والجمعيات والمطبوعات الكردية، أو استخدام الأسماء الكردية على بطاقات الهوية.

ومع نشوء الدول القومية في المنطقة، كان كرد العراق أكثر اللاعبين الكرد نشاطاً ومأساوية ونجاحاً، ولكن دائما من دون دولة، تقول بينغيو: «منذ تأسيسها، كان على الدولة

العراقية أن تكافح في وجه القضية الكردية، التي كانت تؤثّر في كافة جوانب حياتها، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى علاقاتها الدولية. أما كرد العراق، من ناحيتهم، فقد شكلوا حركة قومية تقدّمت منجزاتها بشوط كبير على مثيلاتها في المجتمعات الكردية الأخرى».

فبعد الحرب العالمية الأولى، مباشرة، بدأ الكرد يطالبون بالاستقلال، وقدموا مذكرة إلى مؤتمر باريس للسلام عام 1919، وفي معاهدة سيفر عام 1920، حيث تقرر بموجب هذه المعاهدة إقامة كيان كردي مستقل ذاتياً، مما شكل مرحلةً فاصلة في تاريخ الكرد، خصوصاً لجهة ما تضمنته في موادها «64،63،62»، من تأكيد على الإقرار بحق هذه الشعوب في إقامة حكومات محلية خاصة بها (أي كيانات مستقلة)، باستثناء المناطق الكردية الفارسية، وترك الخيار لكرد الموصل، للانضمام إلى الحكم الذاتي او عدم الانضمام. لكن معاهدة سيفر ألغيت بمعاهدة لوزان 1923، إلا أن القوميين الأكراد اعتبروا (سيفر) بمثابة اعتراف من قبل أوربا بالقضية الكردية، ولم يتوقفوا عن السعي من أجل الحكم الذاتي الكردي. وحينما أصبح العراق دولة مستقلة، كانت الأنظمة المتعاقبة أضعف من أن تنبذ هذه السابقة.

وحتى أواسط الستينيات من القرن الماضي، كانت الإشارات إلى الكرد، في معظمها، في إطار الحديث عن العراق نفسه. لقد كان هناك بالفعل جدل خفي محتدم، بين القصة العرقية وقصة الدولة والأمة، وفي آذار عام 1970، كانت نقطة التحول في الصراع العراقي- الكردي. فللمرة الأولى في تاريخ العراق، وبعد كفاح دام أكثر من خمسين عاما، اعترفت الحكومة العراقية بحق الكرد في الحكم الذاتي.

وفي التسعينيات، أضفى زوال الاتحاد السوفياتي، المزيد من الشرعية على الأصوات القومية في المنطقة، وعزز التطلعات الكردية نحو إثبات الذات وتقرير المصير. والأهم من ذلك كله كان حرب الخليج عام 1991 ونتائجها على المنطقة.

عام 1992، اتخذ البرلمان الكردي قراراً بتبني النظام الفيدرالي في العراق، مما أعاد للأذهان مجدداً التعقيدات والأخطار التي تواجه القضية الكردية لا في العراق وحده، بل في غيره من دول المنطقة، كما أنه كشف قصوراً ذاتياً غريباً في تفكير عدد كبير من أجنحة الرأي السياسي العراقي ودول المنطقة، بما فيها الأحزاب والكتل السياسية، التي تميل إلى إبقاء الوضع الراهن وتقاوم التغيير.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ المشروع القومي الكردي يظهر علامات النضج، بعد تدهور النظام البعثي، وما نجم عنه من ضعف اعترى الدولة العراقية، وبعد انتهاء الحرب الأهلية الكردية والتقارب بين الولايات المتحدة والكرد، حتى لَيمكن القول، إن السنوات السبع التي أعقبت سقوط البعث عام 2003، كانت سنوات جيدة للكرد، حيث استطاع هؤلاء أن يحتلوا مسرح السياسة العراقية، في وقت كانوا يعملون فيه على بناء كيانهم الخاص في كردستان.

ولم تتوقف إنجازات الكرد على صعيد الإقليم، بل تخطته إلى الحكومة المركزية، حيث اعتُرف باللغة الكردية إلى جانب اللغة العربية كلغة رسمية، وبإجراء استفتاء حول المناطق المتنازع عليها وأهمها كركوك. وقد شغلوا مناصب عالية في الدولة، منها منصب رئيس البلاد، الذي شغله الطالباني مرتين، ومنصب وزير الخارجية الذي يشغله هوشيار زيباري ومنصب رئيس أركان الجيش الذي يشغله بابكر زيباري.

كما كان للإقليم دستوره الخاص، الذي صادق عليه برلمانه عام 2006، ونص على حق شعب كردستان في تقرير المصير، واعتبار كركوك ومناطق معينة في ثلاث محافظات، جزءاً من كردستان. وتضمن الدستور الاحتفاظ بقوات البيشمركة، وتحديد علم الإقليم ونشيده الوطني. وافتتحت الكثير من الدول بما فيها فرنسا وألمانيا وإيران وروسيا وتركيا ومصر، قنصليات في أربيل.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد تسارعت عمليات إعادة بناء البنية التحتية في كردستان، فتم بناء مطار دولي في أربيل والسليمانية، الأمر الذي مكّن الكرد من توسيع علاقاتهم الخارجية إلى درجة لم يسبق لها مثيل. وفي عام 2007 وقعت حكومة كردستان اتفاقيات التنقيب عن النفط، لمدة تصل إلى 25 سنة، وقيم تصل إلى 5 مليارات دولار، مع 35 شركة أجنبية. ومنحت الحكومة أكثر من 160 إجازة لمشاريع تصل كلفتها إلى 16 مليار دولار، في موازاة ذلك نمت المدن الكردية، حيث تطاولت البنايات المرتفعة ومراكز التسوق الحديثة، والمراكز الرياضية والبنوك. وافتتحت الولايات المتحدة جامعة في السليمانية، وبحلول عام 2010 كان هناك سبع جامعات عاملة في كردستان.

تختم أوفرا بينغيو رئيسة قسم برنامج الدراسات الكردية في مركز موشي دايان بجامعة تل أبيب، بما يلي: «باختصار، لقد أبلى الكرد بلاء حسناً على كل الأصعدة، بالمقارنة مع وضعهم قبل عقد من الزمن، إلا أنه لا يزال أمامهم الكثير من العقبات والمصاعب، والمفاجآت غير المتوقعة».

رجـال الغوطـة

■ خالد قنوت

قـد يكـون الطاغية الأب حافظ الأسـد، من أكثر الرؤساء والمسؤولين العرب قراءة للتاريخ، وربمـا الأكثـر استشـارة للدارسـين والمحللين الغربييـن وأجهـزة المخابـرات العالميـة، فمنذ استيلائه على السلطة كان يدرك كل الادراك أن الخطر الأكبر على سـلطته في دمشق، سيكون دائمـاً مـن غوطتهـا، فالغوطة خـزان للخيرات، والمحاصيـل الزراعيـة والحيوانيـة، وأيضاً هي خزان بشري كبير سيهدد أي سلطة في دمشق، احتلالاً كانت أو استبداداً.

لقد عمل حافظ الأسد منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، على سياسـة ثابتة وطويلة الأمد، تمثلت بما يلي:

1 - اسـتغلال قوانيـن الاصـلاح الزراعي، لمصـادرة الأراضـي الزراعيـة وتوزيعهـا. مـن ثم ومع ارتفاع أسـعار الأراضي، بسـبب الزحف البشـري المدنـي لها، كثيـرون كانـوا يصبون الملح والمـواد الكيميائية على جذور الاشـجار، التـي بلغ عمر بعضها مئات السـنين، كي تموت ويقوموا بالبناء المخالف لاحقاً.

2 - قضـم الأراضـي الزراعيـة باسـتملاك الكثيـر منها لصالح الدولـة، وتعويض أصحابها بأقل التعويضات، وطرح هذه الأراضي لإنشـاء المشـاريع الواسعة، مثل مبنى قصر المؤتمرات والمدينة السـينمائية، ومعرض دمشق الدولي، وتوسـيع مطـار دمشـق الدولـي، وإقامـة مدن بديلـة للأحياء المسـتملكة في قلـب العاصمة، وإقامـة المعامـل، كمعمـل الأدويـة تاميكـو وأقـلام الرصاص، والكثير الكثيـر من المناطق العسـكرية والمطارات ومنصـات الدفاع الجوي، وتوسيع اتوستراد المطار، ثم المتحلق الجنوبي، وارتباطه بالطريق دمشق حلب.

3 - القضـاء علـى الخزان المائـي الطبيعي الموجود في حوض دمشـق، بحفـر مئات الآبار، لصالـح بعـض المـزارع الخاصة، التي اسـتولى عليها المسؤولون في الدولة، وبعض المتنفذين، لحساب مسابحهم ومزارعهم الخاصة.

4 - تحويـل الميـاه الآسـنة الناتجـة عـن مخلفـات العاصمة، إلى روافد نهـر بردى، حتى وقـت الانتهـاء مـن شـبكة الصـرف الصحـي، التي انشـأت بتمويـل كويتي بعد حـرب الخليج الأولـى، واختلاط تلك الميـاه بمخلفات المعامل والورشـات التي انشئت رسمياً، وبشكل مخالف، من الدباغات والمسـالخ والمناشر وغيرها، حتى تحولـت الغوطـة إلـى مكـب للنفايـات ومصدر للروائح والحشرات والأوبئة.

5 - السـماح بشـكل ممنهج، رغم القوانين غير المطبقـة، بالتغطية على الأبنية المخالفة، وتزويدها بالماء والكهرباء وشـبكة الاتصالات، وتشـجيع رؤسـاء البلديات وبعـض الموظفين، على إطلاق يد الرشـوة والفسـاد، على حسـاب الأراضـي الزراعيـة، فترى أبنيـة تصل لارتفاع ثمانية طوابـق، تقام بسـرعات خيالية دون أي شروط فنية أو مراعاة للسلامة والصحة والبيئة.

6 - السـماح بإقامـة الأبنيـة السـياحية، كالمطاعـم والفنادق، على مسـاحات كبيرة في الغوطـة، ومـا يرفد ذلك من توسـيع للشـوارع والأزقة، بسبب الضغط البشري لروادها.

7 - تعييـن محافظيـن لريـف دمشـق، طائفييـن وموتوريـن وفاسـدين، أجرموا بحق الغوطـة وأهلهـا، ونشـروا الفسـاد والخـراب والتدميـر البيئي، وكم نذكر اللص الكبير (علي زيـود) الذي خرج من منصبه بثـروة هائلة دون أي محاسبة أو اتهام، وتحت أنظار المفسد الأكبر الطاغية حافظ الأسد.

8 - التهميش الدائم لأهل الريف الدمشقي، وزرع بـذور الحقـد والكراهية ضـد أهالي ريف دمشق بشتى الطرق، بدءاً بالنكات التي تتناول قيمهم وثقافتهم، وانتهاءاً بتصويرهم بالرعاع والتخلف.

9 - تشويه تاريخ الغوطة الوطني، وإلصاق تهمـة قطع الطـرق بأبطالهـا وشـرفائها، أيام مقاومة الاحتلال الفرنسي، فكلنا يذكر التغييب الكامـل لقائـد ثـورة الغوطـة حسـن الخراط، وذكره كقاطع طريق لاغير.

يذكـر أحـد مراكز الإحصـاء، أن المسـاحة التقديرية للغوطة كاملة، شـرقية وغربية، عند وصول حافظ الأسـد إلى السـلطة سنة 1970، كانت تقدر بحوالي 480 ألف هكتار، بينما بلغت عنـد وفاته عام 2000 حوالي 45 ألف هكتار من الأراضـي الزراعيـة التاريخيـة، التـي تغنى بها الشعراء والأدباء والموسيقيون منذ الأزل.

لكـن كل ذلـك، لم يحرم سـوريا ودمشـق مـن رجـال الغوطـة وحميتهـم وتضحياتهـم، خاصـة بعد أن اضطر الكثير من أهالي دمشـق الأصليين، للسـكن في ريف دمشـق، بسـبب ارتفـاع أسـعار العقـارات بدمشـق، فكانـت داريـا والمعضميـة وصحنايـا وجديـدة عرطوز وجرمانا والمليحة وحرسـتا ودوما وسـقبا ودمر والهامـة وعيـن الخضـرا ووادي بـردى وعيـن ترمـا والسـيدة زينب ومسـرابا وسـبينة وبيت سـحم وعقربا، والكثير الكثير مـن البلدات في الغوطة سـكناً للدمشـقيين، إلى جانب إخوتهم مـن أهـل الغوطـة، وكان أن معظمهـم خرجوا فـي مظاهرات ثورة الحريـة والكرامة، منذ أول يوم، وها هم يحملون السـلاح ضد نظام عميل مجرم أدخـل قوات أجنبية إلى سـورية ليحافظ على حكمه..

رجال الغوطة اليوم، الذين يقدمون دمهم، ويعانـون الحصار والتجويـع، إلى جانب القصف والتدميـر الهائل الهمجي، سـيكونون إلى جانب أبطال القلمون وحوران، النواة الأساسية لجيش وطني سوري ينضم له الوطنيون والشرفاء من شـباب سـوريا الأحرار, من كل مناطق سـوريا، لتحريرهـا مـن نظـام العـار وقـوات الاحتـلال الإيرانـي وزبانيتـه، من حزب اللّه وميليشـيات المالكـي الحاقـدة، وحلفائـه من داعـش وكل التنظيمات المتطرفة اللاوطنية.

رجال الغوطة، رجال سوريا الأحرار، دليلهم سـوريا حرة أبيـة على كامـل ترابهـا الوطني، ولكل السوريين، مهما طال ليل الأسد.

المليحة - غوطة دمشق الشرقية | 2010

لماذا لا يكترث الغرب للأزمة السورية؟!

■ موفق صفدي

ترعى مؤسسة "سابلنغ" الأمريكية، غير الربحية، سلسلة مؤتمرات عالمية تعرف باسم Ted اختصاراً لـ Technology, Entertainment و Design، أو تكنولوجيا الترفيه والتصميم. تهدف هذه المؤتمرات إلى (رعاية الأفكار التي تستحق الانتشار) وهو شعار مؤسسة "سابلنغ".

لم تعد مواضيع الندوات والحوارات في لقاءات تيد، تقتصر على التكنولوجيا والترفيه والتصاميم فقط، وإنما توسعت لأسئلة نوعية، تستدعي طرائق جديدة في التفكير والمعالجة، وتستحضر الزوايا الخلاقة للموقف، أفكار جديدة فعلياً، و"تستحق الانتشار"، ولحامل هذه الأفكار أن يقف أمام حضور مهتم أصلاً، ويطرح أسئلته وأفكاره. تقوم المؤسسة أيضاً بتصوير هذه الندوات وبثها عبر قناة "تيد" على يوتيوب، وهي متوفرة بلغات عديدة، منها العربية.

طرح مدير وكالة غول الانسانية، العاملة في سوريا، سؤالاً في إحدى ندوات تيد التي عُقدت مؤخراً، لماذا لا أحد يكترث بسوريا؟

سؤال طرحه السوريون المعنيون الأكثر، بتبعات الأزمة الإنسانية، وإن كانت تتم صياغته بشيء من النمطية دائماً.

مثلاً، وبعد تدخل حلف الناتو في ليبيا ممثلاً بصورة الإرادة الدولية، واستمرار غياب أي محاولة جدية لوضع حد للأزمة في سوريا بالمقابل، رُفعت في مدينة كفرنبل بريف إدلب، وهي مدينة ثائرة، لافتةٌ رُسم عليها برميل نفط ليبي مسعر بـ 109 دولارات، وإلى جانبه برميل دم سوري مسعر بـ 0 دولار.

عدم امتلاك السوريين للنفط في رأي كثير من السوريين، هو السبب الرئيسي، إن لم يكن الأوحد في عدم تدخل "الغرب" في سوريا. رأي نمطي آخر، هو أن "الغرب" لا يرغب حقاً في التخلص من بشار الأسد لأنه جارٌ مؤتمن الجانب لإسرائيل. أحد أكثر الآراء نمطية في سوريا، هو أن "الغرب" ببساطة عنصريٌ تجاهنا ولا يرَى أننا نستحق الحرية والكرامة لذلك هو غير مكترث في "منحنا إياهما".

يقول باري أندروز، رئيس وكالة غول في بداية محاضرته أنه "هنا ليستكشف أسباب لا مبالاتنا (نحن الأوربيين) بما يحصل في سوريا". لم يكن أندروز هناك ليجيب على السؤال، وإنما فقط ليطرحه. حيث أنه على الرغم من أن السوريين مازالوا يطرحون السؤال ذاته، منذ بداية هجوم نظام الأسد على الشعب، وحتى الآن، إلا أنّ السؤال هنا، في جامعة دوبلن، مازال نوعياً وجديداً، ولا يمكن طرحه والإجابة عليه هكذا ببساطة. يؤسس أندروز لتعاطف الحضور مع القضية السورية، استعداداً لمناقشة هذا السؤال الذي يستحضر احتمال وجود أزمة أخلاقية بنيوية في تعاطي العقل الأوروبي التقليدي مع مآسي الآخرين. وعلى شاشة الإسقاط خلفه، ظهرت صورة لـ(محمد) و(بدر) الطفلين الحلبيين اللذين فقدا أبويهما وكل إخوتهما، تحت أنقاض منزلهما، وكانا ما يزالان يلعبان على أنقاض المنزل/ القبر.

يقارن أندروز في محاضرته بين الأزمة الإنسانية التي وقعت في الفلبين بسبب إعصار التايفون الذي ضرب البلاد وبين الأزمة الإنسانية الحاصلة في سوريا نتيجة الحرب، لافتاً في السياق، إلى أن منظمة خيرية أمريكية جمعت مبلغ 95 مليون دولار كمعونات لضحايا إعصار الفلبين الذي قتل حوالي الـ 5000 شخص، بينما فشلت في جمع أكثر من 20 مليون دولار لضحايا الأزمة الدائرة منذ أكثر من 3 سنوات في سوريا والتي قتلت أكثر من 160 ألفاً من السوريين وما تزال تقتل المزيد. الفرق الأساسي ليس عدد الضحايا بحسب أندروز، فخسارة أي روح إنسانية هي مأساة، في الفليبين أو في سوريا. الفرق بين الأزمتين هي أن الأولى كانت نتيجة كارثة طبيعية ليس في الوسع تجنبها، وأن الثانية هي من صنع الإنسان، وكان من الممكن إلى حدٍ ما، تجنبها. أضف إلى ذلك عنصرية الأوروبيين المحتملة تجاه إنسان الشرق الأوسط "المعقد سياسياً والمليء بالأناس السيئين الذين يقتلون بعضهم بعضاً".

يتساءل أندروز، هل من الممكن أن نكون (نحن الأوربيين) أقل استعداداً للتعاطف مع ضحايا الأزمات الاصطناعية. أيعقل أن نكون (نحن الأوربيين) غير قادرين على الفصل بين السياسي والإنساني، ثم، أيعقل أن نظن (نحن الأوربيين) أن محمد وبدر أقل جدارةً بتعاطفنا من طفلين فلبينيين، لأن والدا هذين قتلا بغارة جوية، ووالدا الآخرين قتلا جراء كارثة طبيعية ما كان بوسع الفلبينيين تفاديها عن طريق الحراك المدني السلمي، مثلاً؟ يتساءل مدير الوكالة بالأحرى، هل من الطبيعي أن نكون (نحن الأوربيين) انتقائيين في تعاطفنا.

سؤال أندروز نوعي بالفعل على الرغم من "لطافة التعبير" التي تطغى عليه. فهو إلى حدٍ ما، يدعو إلى إعادة النظر في طريقة رؤية العقل الأوروبي التقليدي للآخر والعدالة والعقاب وإلى ما هنالك من الثوابت التي بدا أن الذات الأوروبية حسمت موقفها منها منذ زمن.

بغض النظر عن الأسباب الحقيقية وراء "عدم اكتراث أحدٍ بسوريا" وبغض النظر عن أهمية هذا النوع من الأسئلة الذي يطرحه الوزير السابق في الحكومة الأيرلندية، وصاحب الماجيستير في التاريخ الحديث وأستاذ التاريخ السابق، ومدير وكالة غول الإنسانية، على المجتمعات الأوربية نفسها. يبقى هذا السؤال جديراً حقاً بالطرح، إذ أن المرة الأولى التي تم تداول هذا السؤال بجدية، كانت عندما أعطي وجهاً وصوتاً أبيضين. ومحاضرة أندروز بعنوان "لماذا لايكترث أحدٌ بسوريا؟" حظيت بأقل من 10 آلاف مشاهدة على يوتيوب، بينما محاضرة أخرى بعنوان بعنوان "المظاهر ليست كل شيء. صدقني، فأنا عارضة أزياء" حظيت بأكثر من 3 ملايين و 700 ألف مشاهدة.

موقع مؤسسة تيد:

www.ted.com

قناة مؤسسة تيد على اليوتيوب:

www.youtube.com/user/TEDtalksDirector

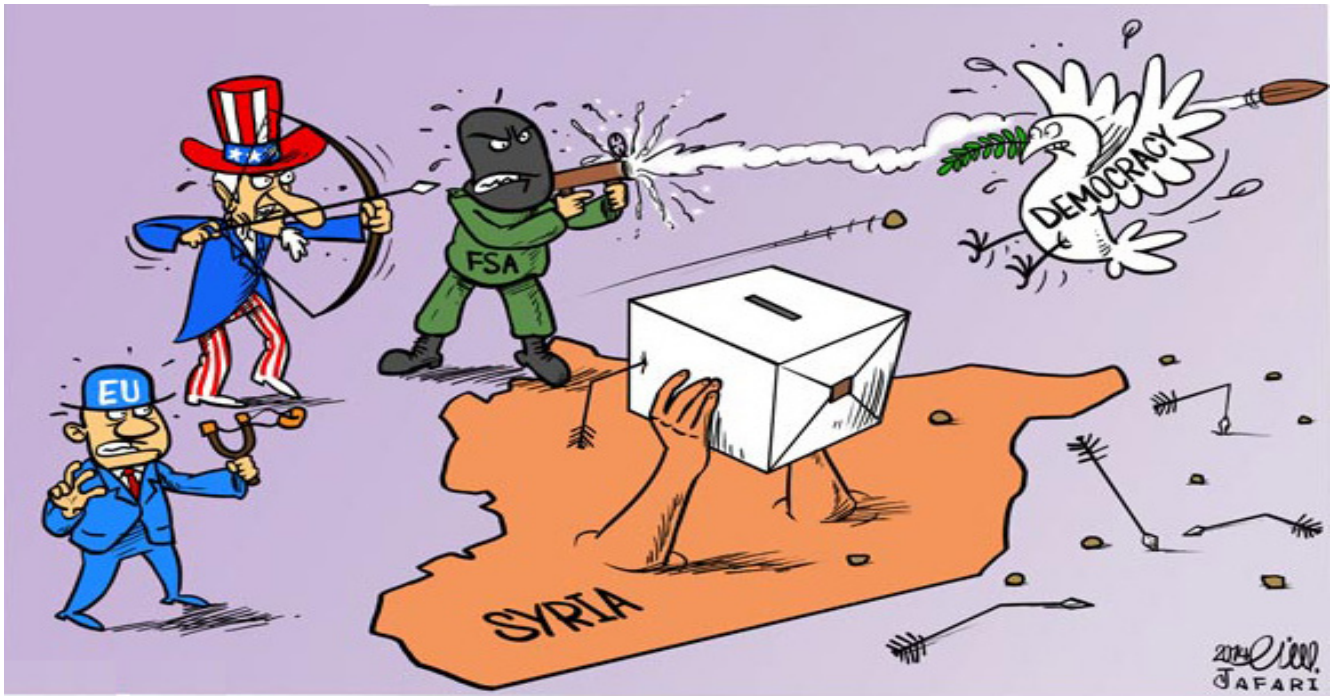

أحب الناس، وأكثر من أحب الطيبون منهم. أما اللئيمون، فإني أتمنى لهم الطيبة علهم ينعمون بها يوماً
ريف سوريا - 2014 | تصوير: باسل حسو

ريف دمشق - الغوطة الشرقية | تموز 2014 | تصوير: محمد بدره

عيد غريب

■ زليخة سالم

العيد، كلمة باتت ثقيلة وغريبة لأنها فقدت معناها بعد أن اتشحت نساء سورية بالسواد حداداً على ولد أو أولاد أو زوج أو أخ أو عائلة بأكملها، وعبارات المعايدة إذا قيلت فتقال بخجل لأن أحداً ليس بخير فيها.

ارتبط حلم انتصار الثورة مع اقتراب العيد، وهذا العيد الرابع وسورية تغرق ببركة دماء، وتعدد القتلة، واستباحة الأرض من قبل الغرباء، وبدء تسلل اليأس إلى النفوس من الخروج من هذا النفق الذي ساهم العالم أجمع بوضع السوريين فيه.

في الوقت الذي نرى مناطقاً منكوبة لم يجد سكانها ما يفطرونه في رمضان، نرى مناطق أخرى تشهد بعض مظاهر التحضير للعيد كما في دمشق مثلاً، وفي المناطق الموالية للنظام، المفصولة نهائيا نفسياً وعقلياً عما يجري بجوارها رغم الثمن الذي دفعته من حياة شبابها فداءً لكرسي.

أسواق دمشق بدأت تعج بعد الإفطار بالمتسوقين الذين يتزاحمون على العربات المنتشرة في الشوارع والحارات، لشراء الملابس أو الحلويات، لأن أسعارها منخفضة بعض الشيء بالمقارنة مع المحلات التي تتقلص زبائنها تدريجياً، نظراً لارتفاع أسعارها عن القدرة الشرائية لأغلب السكان الذين يبذلون جهوداً لإسعاد أطفالهم ولو بالشيء اليسير.

أسواق البالة وعربات الألبسة القديمة أو المسروقة تجذب العدد الأكبر من المتسوقين، لأن أسعارها أيضاً تناسب الحالة المادية للغالبية العظمى من السوريين، أما الإقبال على شراء حلويات العيد التي كانت من الأساسيات، فيقتصر على القلة من الميسورين الذين مازالوا مقيمين في البلد، نظراً للارتفاع الكبير في أسعارها في هذا الوقت الذي يعاني فيه الناس من أزمة اقتصادية شاملة.

دمشق تتحمل النسبة الأكبر من النازحين داخلياً، والازدحام في أسواقها وحاراتها ليس دليلاً على فرحة أو تحضير للعيد، فالكثير منهم يهربون إلى الأسواق من شقق مكتظة يسكن بعضها العشرات، لكي يتمكنوا من دفع الإيجار الذي وجده تجار الحروب فرصة للإثراء على حساب النازحين من ريف دمشق ومن المدن الأخرى التي استهدفت ودمرت من قبل النظام، وبعضهم يمارس تقاليد وتعاليم الاحتفال فيما بعد الصوم.

الحزن يختزل وجوه السوريين الذين فقدوا ملامحهم وتركيزهم، مع اقتراب العيد الذي يذكرهم بعزيز استشهد، وآخر رحل، أو لجأ إلى مكان ما، أو أصيب بإعاقة دائمة، أو بمنزل انهارت أحلامهم وذكرياتهم مع انهياره، وغالباً ما يثير قدوم العيد ألم الفقدان لأنه يذكر باللمة أو اجتماع العائلة الذي كان عادة مقدسة في الأعياد لدى السوريين الذين أصبح أغلبهم نازحين ولاجئين ومهجرين وأيتام وثكالى، ولم يتبقى من عادات العيد لديهم سوى زيارة المقابر لكثرتها.

مشاهد الخوف والرعب احتلت ذاكرة أطفالنا « الذين رأوا بأعينهم حدائق ألعابهم وأراجيحهم مأوى للجثث الجماعية ومقابر الشهداء « لتزيح من عقولهم الصغيرة مظاهر الفرح وانتظار هدايا العيد من أب فقدوه، أو غاب في ساحات القتال، وخاصة من الذين مازالوا يقطنون المناطق المحاصرة، والساخنة، أو الذين هربوا منها، وهذا ما يدّمل أهاليهم أو المجتمع المدني مسؤولية كبيرة، في إخراجهم من حالة الحزن، والوجع، ومساعدتهم لاستعادة صور الفرح، بمزيد من الاحتضان والحنان، وإشغالهم بألعاب أو هوايات مفضلة لديهم، وفق الإمكانيات المتاحة، وعدم تركهم وحدهم، وتعليمهم الفرح وأن الحياة جميلة، وعلينا أن نعيشها بفرحها ومآسيها.

في الوقت الذي يرتقي فيه أطفال القابون والمعضمية وداريا ومخيم اليرموك والمناطق الأخرى المحاصرة نتيجة الحصار والتجويع، ومنع دخول المعونات الغذائية والطبية، وقطع المياه والكهرباء عنها أي قطع الحياة نهائياً «باستثناء الهواء لأنه خارج عن قدرتهم وإلا لكانوا منعوه أيضاً «، تتمتع المناطق الموالية للنظام والمجاورة لهذه المناطق تحديداً بكل مقومات الحياة من ماء وكهرباء ومواد غذائية وطبية، ولديها إذن مفتوح بسرقة كل ما يقع تحت يدها من المناطق المعارضة، حتى أن أكثر من 80 ٪ من مساعدات الأمم المتحدة السابقة ذهبت لهذه المناطق ولغيرها من المناطق الموالية.

سوق السنة الذي ينتشر في جميع الأحياء الموالية بكثافة نتيجة نهب وتعفيش المناطق التي تعرضت للاقتحام والمداهمة، والتهجير من قبل جيش النظام، والتشليح الذي يمارسه عناصر الحواجز على المارين عبرها، بضوء أخضر من النظام، أنتج طبقة من الأثرياء الجدد، وأمراء الحرب الذين يتاجرون بدماء وحياة وأرزاق من كانوا قبل 2011 أهلهم وجيرانهم.

المناطق الموالية تعيش حياتها وتمارس طقوس أفراحها وأعيادها بشكل طبيعي، وكأن شيئاً لم يحدث، وكأن سورية لم تذبح، لأن النظام يعمل على تأمين مستلزمات سكانها، والبذخ عليهم لضمان الإبقاء على ولائهم له، على الرغم من الثمن الذي دفعته هذه المناطق وتجاوز عشرات الآلاف من حياة شبابها وأبنائها المجندين والضباط، وميليشيات الدفاع الوطني، والذي ربما سيكون المفجر المستقبلي لهذه الحاضنة التي عبرت عن تذمرها، في عدد من المواقف.

للسنة الرابعة يقتصر العيد في سورية على الأهل والمقربين جداً،وفي كل عام تتراجع مظاهر قدومه عن السنة التي سبقت، بسبب ازدياد حجم المأساة والفقد والألم لتطال كل بيت، ولن يستعيد العيد بهجته ورونقه في سورية حتى إسقاط هذا النظام القاتل، ومحاسبة ومحاكمة القتلة والمجرمين، ومرتكبي الانتهاكات، من كل الجهات، وتحقيق العدالة، عندها فقط سيكون العيد عيدين لدى السوريين.

شهداء سوريا

مجموع الشهداء (101080)

دمشق: 6844
ريف دمشق: 23126
حمص: 13385
درعا: 9174
إدلب: 10992
حلب: 20060
دير الزور: 6024
الرقة: 1184
السويداء: 78
حماة: 6711
اللاذقية: 986
طرطوس: 358
الحسكة: 703
القنيطرة: 752

8102 عدد الأطفال الذكور
3724 عدد الأطفال الإناث
7402 عدد الإناث
28196 عدد العسكريين
72876 عدد المدنيين

المصدر: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 26 / 7 / 2014
http://www.vdc-sy.info/

تمت طباعة وتوزيع هذا العدد من قبل مطبعة سمارت ضمن مشروع دعم الإعلام السوري الحر